الأمم المتحدة

UNW/2014/2

Distr.: General
22 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة الاستراتيجية

التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٣

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

موجز

يُعرَض هذا التقرير المرحلي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ على المجلس التنفيذي لينظر فيه وفقا للفقرة ٩ من مقرره ٣/٢٠١١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وهو يشمل تقريرا عن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٣، وفقا لما طلبه المجلس في مقرره ١/٢٠١٤ المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

ولعل المجلس التنفيذي يودّ الترحيب بهذا التقرير والموافقة عليه.

190514 150514 14-30665 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يكمن هدف هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) منذ تأسيسها في مواصلة تثبيت الأسس التي وضعتها الكيانات السابقة لها من أجل إيجاد منظمة تجسّد فعلا طموح الجمعية العامة، وتطلعات المجتمع المدني، ومطالب وتوقعات النساء والفتيات والفتيان والرجال في جميع أنحاء العالم. وبالتوازي مع ذلك، حققت الهيئة نتائج حسب ما أملته حتمية الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والحاجة الملحة إلى ذلك.

٢ – وفي عام ٢٠١٣، برهنت الهيئة على قدرتها على تحقيق النتائج من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين. ومن المنجزات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٣ تعيين وكيلة أمين عام/مديرة تنفيذية جديدة، واعتماد خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6)؛ وانتهاء مرحلة التأسيس التي امتدت لثلاث سنوات، ووضع هيكل إقليمي جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميدان؛ والصياغة الناجحة لدور الهيئة في دعم إحراز التقدم على الصعيد المعياري خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وفي المناقشات التي جرت بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبشأن السلام والأمن، وتغير المناخ؛ ومواصلة توطيد الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التنسيق بين الوكالات؛ وإدخال تحسينات قابلة للقياس وجلية على الكفاءة التنظيمية؛ وإحداث آثار إيجابية هامة وملموسة في حياة النساء والفتيات في حوالي ٩٠ بلدا في جميع أنحاء العالم.

٣ – وهذا هو التقرير النهائي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وهو يتضمن معلومات عن كيفية استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتوصيات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأكدت الجمعية في ذلك القرار مجددا ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتصلة بالاضطلاع بدور القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، واستغلال إمكانات تلك المنظومة ككل. وأعربت الجمعية أيضا عن دعمها للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل مواصلة توثيق الروابط القائمة بين أدوارها التنفيذي والمعياري والتنسيقي، وهي الأدوار التي تشكل ركيزة محورية للولاية الفريدة من نوعها الموكَلة إلى الهيئة.

٤ – وقد أنفقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبلغا يناهز ١٣٣ مليون دولار على البرامج القطرية في عام ٢٠١٣، وهكذا بلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ الأنشطة المدرجة في الميزانية حوالي ٨٨ في المائة، وتعكس هذه النسبة أعلى نسبة تنفيذ للبرامج منذ إنشاء الهيئة. وقد أمكن تحقيق

هذه النسبة بفضل التحسينات الكبيرة التي أُدخلت على أساليب تسيير أعمالها، مما وفر أساسا لما تحقَّق بصورة متزايدة على امتداد سنة ٢٠١٣ من تحويل لوجهة تركيز جهود التحسين التي تقوم بها المنظمة من مساعي تحسين الكفاءة الداخلية إلى العمل على تحقيق النتائج المعيارية والتنسيقية والتنفيذية. وشملت هذه النتائج جميع جوانب ولاية الهيئة، ومن بينها تيسير عقد الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بنجاح، والإشراف على دورة الإبلاغ الأولى عن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والنتائج التي تحققت على الصعيد القطري، حيث ساعدت الهيئة ٢٤ بلدا على إدراج الأولويات والميزانيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صكوك التخطيط الوطنية وساعدت ١٩ بلدا على اعتماد تشريعات أكثر صرامة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وظهور جيل جديد من الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية، حيث باتت أعداد أكبر من النساء اللاتي تجلسن إلى طاولات التفاوض في سياقات بناء السلام واللاتي تقمن بدور الوسيطات باسم الأمم المتحدة. ودخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مجال نشاط جديد، فكانت لها تفاعلات مع المنظمات الإنسانية من قبيل تعاونها مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستجابات الإنسانية ومشاركتها في التدخلات الميدانية، مثل تقديمها المساعدة للنساء والفتيات السوريات اللاجئات في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن.

٥ - وقد ساهمت الهياكل وأساليب العمل الجديدة التي أنشئت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بما في ذلك تكريس اللامركزية إلى حد كبير وزيادة القدرات في الميدان، في تحقيق نتائج ملموسة في مختلف المناطق التي تنفذ فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة برامجها. وفي الدول العربية، دعت هيئة الأمم المتحدة إلى تنفيذ استنتاجات الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، ودعمت الجهود الوطنية الهادفة لإنهاء العنف ضد المرأة في فلسطين ومصر بواسطة حلول مبتكرة مثل برنامج المدن الآمنة، أو بالتعاون مع قوات الشرطة الوطنية. وفي أفريقيا، دعمت الهيئة زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات في بلدان شتى من بينها زمبابوي والكاميرون وكينيا، وكانت شريكا أساسيا في دعم عملية سن قانون المساواة بين الجنسين في ملاوي الذي يجعل الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سارية المفعول في المحاكم المحلية. وساعدت الهيئة على إدماج عناصر متصلة بالمسائل الجنسانية لأول مرة في استقصاء الأسر المعيشية في السودان، واضطلعت بدور رئيسي في إنشاء نظام يخصص للمرأة حصة ٣٥ في المائة من المجندين في قوة الشرطة الوطنية في بوروندي، وكانت هذه الخطوة تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين الخدمات المقدّمة إلى نساء بوروندي، ولا سيما الخدمات المتصلة بالتصدي للعنف الجنساني. وفي السنغال، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومة على إعداد قانون جنسية جديد يمنح نفس حقوق المواطنة إلى النساء والرجال، ويرفع أشكال الضيم التي كان القانون السابق يكرسها ضد المرأة.

٦ - وفي الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إحداث تغييرات هامة في مجال السياسة العامة، حيث ساعدت ٦,٢ ملايين من العمال المترليين في البرازيل على التمتع بنفس القوانين المطبّقة في مجال حقوق العمل للمرة الأولى من خلال إجراء تعديل دستوري، وساعدت ٠٠٠ ٧ امرأة من نساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا على الحصول على بطاقات هوية تمكّنهن من التصويت. وتعاونت الهيئة مع الشركاء من أجل ضمان حصول حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ امرأة من ضحايا العنف على خدمات في السلفادور، وتم تدريب ٠٠٠ ٢٢ شخص من العاملين في سلك القضاء على مكافحة العنف ضد المرأة في الأرجنتين. وفي أوروبا ومنطقة آسيا الوسطى، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التغييرات التشريعية من قبيل تصديق البوسنة والهرسك على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي، وقامت كذلك بدعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال اعتماد وزيادة الموارد الوطنية المتاحة لنموذج المركز الموحّد لتقديم الخدمات في جمهورية مولدوفا من أجل توفير خدمات ومعلومات للنساء والفتيات في المناطق الريفية.

٧ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة إلى لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل من أجل تنفيذ الأولويات الإقليمية المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والأطفال. وبشكل خاص، ساندت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء حوارات شاملة لجميع أصحاب المصلحة وقدمت الدعم التقني من أجل صياغة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة والقضاء على العنف ضد الأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو الإعلان الذي اعتمده القادة في مؤتمر قمة الرابطة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي أفغانستان، ساعدت جهود الدعوة التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع حركة المساواة بين الجنسين، على منع إدخال تعديل على قانون الإجراءات الجنائية كان سيؤدي إلى منع أفراد أسرة المتهم من الإدلاء بشهاداتهم في القضايا، بما في ذلك قضايا العنف العائلي، مما يقوِّض الحماية القانونية للمرأة لأن أفراد الأسرة غالبا ما يكونون من الشهود على أعمال العنف ضد المرأة أو من المشاركين فيها.

٨ - وفي عام ٢٠١٣، أثبتت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع المناطق ومن خلال جميع جوانب ولايتها أنها، رغم افتقارها إلى الموارد الكافية لتلبية الطلب على ما تقدّمه من دعم على الصعيد القطري إلى منظومة الأمم المتحدة وإلى العمليات المعيارية الحكومية الدولية، تستطيع عندما تتاح لها الموارد اللازمة أن تساهم في الجهود التي تبذلها الحكومات وجميع الشركاء بشكل واضح وذي أثر وفائدة.

ثانيا – الأعمال والشراكات في المجالات المعياري والتنسيقي والدعوي

ألف – الدور المعياري

٩ – حظيت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات باهتمام متزايد في العمليات الحكومية الدولية في عام ٢٠١٣، وقد تعزّز هذا الاهتمام بتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فأدى بدوره إلى حدوث تحسن كبير في الإطار المعياري العالمي. واكتست الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة أهمية خاصة نظرا إلى أنها حققت مزيدا من تعزيز الالتزامات المتعلقة بمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليها (انظر E/2013/27-E/CN.6/2013/11، الفصل الأول، الفرع ألف). وكان للأعمال الموضوعية التي اضطلعت بها الهيئة على سبيل التحضير للدورة، بما في ذلك أنشطة التعبئة وبناء التحالفات والدعم التقني، وبما في ذلك ما تم في إطار المنتديات الإقليمية، دور محوري في الخروج من الدورة بهذه النتيجة، وهي توفر الآن أساسا متينا لمتابعة الاستنتاجات من خلال جهود منظومة الأمم المتحدة البرنامجية في مجالي التنسيق وإقامة الشراكات. وتتضمن المعلومات الواردة في هذا الفرع الإبلاغ عن المجال ذي الأولوية ٦ من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

١٠ – وكذلك أسهمت الجهود التحضيرية التي اضطلعت بها الهيئة في توفير المناخ الملائم لعقد الدورة الثامنة والخمسين للّجنة في عام ٢٠١٤، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساهمات فنية، من خلال أنشطة الدعوة وتقديم المشورة التقنية، وبالاستعانة بالأدلة التي استمدتها من أنشطتها التنفيذية، مما سمح بالتوصل إلى وثيقة ختامية هي بمثابة خارطة طريق للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، وتشكل ركيزة قوية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ – وأعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا دفعة للأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ولأنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وشملت أعمال الهيئة، التي ارتكزت على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، دعمَ الأعمال التحضيرية الوطنية؛ والتعاون مع اللجان الإقليمية؛ وإعداد استراتيجية شاملة تغطي المجال السياسي ومجال التعبئة الاجتماعية على الصعيد العالمي. وأكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار أن مناسبة إحياء الذكرى العشرين لمؤتمر بيجين يجب أن تفضي إلى إعلان قوي عن تجديد الالتزام السياسي وإلى الإسراع من جديد بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وقد استغلت الهيئة بصورة فعّالة الأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض لتحديد الثغرات التي

ينبغي تداركها بتخصيص هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب إدماج المنظور الجنساني والغايات والمؤشرات المتعلقة به في جميع الأهداف.

١٢ - ولهذا الغرض، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار فريق الدعم التقني التابع لمنظومة الأمم المتحدة، عرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفعالية مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كغاية في حد ذاتها وباعتبارها عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، مستفيدة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) حيث اضطلعت الهيئة بدور معترَف به تمام الاعتراف في مجال الدعوة. وكان التحليل القائم على الأدلة[(١)] الذي أجرته الهيئة، والذي تناول مسألة بلورة هدف شامل وكفيل بإحداث تغييرات هيكلية ليخلف الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، من الوثائق التي استرشدت بها الدول الأعضاء عند نظرها في هذا الهدف. وأدت هذه الجهود إلى الزيادة التدريجية في تأييد هذا الهدف من قبل الجمعية العامة، ولجنة وضع المرأة، والفريق العامل المفتوح باب العضوية نفسه.

١٣ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساعدة الدول الأعضاء، من خلال تقارير الأمين العام وبتقديم الخبرة والدعم الفنيين، على صياغة القرارات خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وقد ساعد ذلك على تحقيق تقدم هام وعلى مواصلة تعزيز الأطر المعيارية المتعلقة بمسائل من قبيل: دور المرأة في التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٧)؛ والعنف ضد العاملات المهاجرات (القرار ٦٨/١٣٧)؛ وتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (القرار ٦٨/١٣٩)؛ ومتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (القرار ٦٨/١٤٠). وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعم التقني بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبشأن استخدام صياغات تخاطب النوع الجنساني بشكل محدد في العديد من القرارات، مما أدى إلى ارتفاع عدد القرارات المراعية للمنظور الجنساني.

١٤ - وعززت المنظمة الدعم المقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تقريرها عن هذا الموضوع (E/2013/71). كما أَثْرَت المساهماتُ الفنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الإعلانَ الوزاري للمجلس عن ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.

(١) http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2013/10/UNWomen_post2015_positionpaper_English_final_web%20pdf.pdf

١٥ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مستفيدةً من المقرر المتعلق بالتوازن الجنساني الذي اتخذه الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر FCCC/CP/2012/8/Add.3، المقرر CP.18/23)، على إعطاء دفعة للمنظور الجنساني أثناء الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الأطراف، حيث تعاونت مع شركاء من بينهم مؤسسة 'ماري روبنسون للعدل المناخي' من أجل المساعدة على تنفيذ الاتفاقية. واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بدور المدافع العالمي عن حقوق المرأة في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدما، جدول أعمال يشمل ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٥ وما بعده، وهو الاجتماع الذي اعترفت وثيقته الختامية بأهمية مراعاة المنظور الجنساني (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨)؛ وفي مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، حيث تم تسليط الضوء على المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة الكاملة في العمل في مجال تنمية أفريقيا ومن أجله.

١٦ - وقد أُحرز تقدم هام أيضا في جدول الأعمال المعيارية المتعلقة بالدور القيادي للمرأة ومشاركتها في عمليات السلام والأمن. واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور رئيسي في عمل مجلس الأمن. واستنادا إلى التقرير الذي أُعدَّ عن مسألة المرأة والسلام والأمن (S/2013/525)، دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات أقوى لإشراك المرأة في عمليات السلام، وعزز التزامه بالإجراءات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن كما ورد في قراره ٢١٢٢ (٢٠١٣). وقد أعاد هذا القرار تأكيد أن تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين ''أمران لهما أهمية بالغة بالنسبة لجهود صون السلام والأمن الدوليين''، فاستخدم بذلك لغة أقوى من تلك المستخدمة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وواصل ما بدأته قرارات مجلس الأمن الأخرى.

١٧ - وستستنير متابعة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الدول الأعضاء وردودها عليها في مجال المرأة والسلام والأمن أيضا بالتوصية العامة رقم ٣٠ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن دور المرأة في منع النزاعات وفي حالات التراع وما بعد النزاع. وتشمل الإنجازات المعيارية الأخرى الإعلان الصادر عن لجنة بناء السلام الذي يعترف بالأهمية المحورية للتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام بفعالية (PBC/7/OC/3). أما معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٧٨ باء)، والتي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، فقد اعترفت بدور الأسلحة في أعمال العنف الجنساني وأعمال العنف ضد النساء والأطفال. وهذا يدعم

الأعمال التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الدول الأعضاء بشأن دور المرأة في عمليات السلام، ويعزز الإبلاغ عن الجهود الرامية إلى إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها والتعافي منها.

باء – الدور التنسيقي

١٨ – تكتسي زيادة الاتساق والمساءلة في أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أهمية محورية لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ففي عام ٢٠١٣، أعطت الهيئة الأولوية لمواءمة خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ وأقامت شراكات جديدة مع كيانات تابعة للأمم المتحدة. ويتسم الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بأهمية محورية للنهج الذي تتبعه الهيئة إزاء تنسيق وتعزيز تحقيق المنجزات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال عام ٢٠١٣، أسهمت الهيئة في متابعة ذلك القرار في الوقت المناسب من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلياتها المختلفة. وشمل ذلك المساهمةَ في وضع خطة عمل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، والمشاركةَ في الفريق المشترك بين الوكالات الذي وضع إطارا للرصد بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استعراض السياسات الشامل. واستفادت الهيئة أيضا من الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بهدف تيسير أنشطة الدعوة المشتركة واتباع نهج منسق في الفترة التي مهّدت لعملية ومفاوضات حكومية دولية حاسمة، بما في ذلك ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٩ – ويظل تعزيز تنسيق الأنشطة التشغيلية المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد القطري إحدى الأولويات. وعند القيام بذلك، استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الصلات القائمة بين التنسيق والأبعاد الأخرى لولاية الهيئة، واستخدمت أدوات تقييم الأداء المعمول بها لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مثل سجل الأداء الجنساني المستخدم في تنفيذ خطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة. ففي كينيا مثلاً، حرصت الهيئة على أن تُثري التوصيات المنبثقة من سجل الأداء الجنساني إطارَ عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وأن تُنشر الخبرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية لإعداد مصفوفة نتائجها، مما يفضي إلى مؤشرات قوية في مجال المساواة بين الجنسين على كامل نطاق إطار العمل.

٢٠ – وأعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لكفالة توافر الخبرة التقنية الخاصة بإدارة البرامج المراعية للمنظور الجنساني. ففي فترويلا مثلاً، قدّمت الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي تدريبا لموظفي الأمم المتحدة في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتبار ذلك مبدأً أساسياً من مبادئ البرمجة. وبالاستفادة من هذه التجربة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع قائمة بأسماء خبراء الشؤون الجنسانية بالأمم المتحدة لتكون متاحة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بهدف كفالة مراعاة الأنشطة التشغيلية للمنظور الجنساني، وتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووفقا لما ورد في التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ٢٠١٣، فقد تضّمن ٥٩ إطارا من أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ناتجا بشأن المساواة بين الجنسين، وهناك ٩٤ من المبادرات المشتركة (بما فيها البرامج الجنسانية المشتركة) التي يتركز الاهتمام فيها على المساواة بين الجنسين يضطلع بتنفيذها كيانان أو أكثر.

٢١ - واستخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا ممارسات مبتكرة في مجال التنسيق. فعلى سبيل المثال، اضطلعت الهيئة، في إطار نهج ''توحيد الأداء'' الذي يتبعه فريق الأمم المتحدة القطري في ليبريا، بدور ريادي في وضع ''إطار جنساني واحد'' يجسّد الكيفية التي تدعم بها برامج الأمم المتحدة وتدخلاتها التغيير الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعمت الهيئة الجيل الثاني من مبادرة ''توحيد الأداء'' بطرق شتى من بينها جهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبذولة للانتهاء من وضع التوجيهات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي ستبدأ تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالمبادرة. وأسهمت الهيئة أيضا في خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتضمن ٥٥ إجراءً من الإجراءات المعمول بها على مستوى المقر من أجل التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الاتساق في الأمم المتحدة ودعم الجيل الثاني من توحيد الأداء.

٢٢ - ويكتسي تعزيز نظام المنسقين المقيمين والتعاون معه أهمية أساسية لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة المبذولة لتنسيق الأنشطة التنفيذية المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد القطري. فهناك حاليا ٩١ فريقا من أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية تدعم أعمال المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتضطلع الهيئة بقيادة تلك الأفرقة المواضيعية أو تشارك في قيادتها حيثما كان للهيئة وُجود، وتوفر لها الدعم بانتظام من خلال المكاتب الإقليمية حيثما لا يكون لها وجود. وتؤيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقوة نموذج تقاسم التكاليف الذي تتبعه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشغيل نظام المنسقين المقيمين، وهي قد كانت من بين أول مَن قاموا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتحويل الأموال عملاً بها. وعيّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا كبار

المستشارين للشؤون الجنسانية ضمن مكاتب المنسقين المقيمين في بعض البلدان كإجراء بديل عن وجود قطري كامل، وهو نموذج حقق المرتجى منه بشكل جيد وحظي بتقدير المنسقين المقيمين وشركاء الأمم المتحدة. وتعزّز الهيئة أيضا مشاركتها في البرامج المشتركة مع الوكالات الشريكة على الصعيد القطري وتشارك في البرامج في مجالات تشمل إنهاء العنف ضد المرأة، وتعزيز المنظورات الجنسانية في التخطيط الوطني، والنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز جهود منع نشوب النزاعات وتحقيق الوئام الاجتماعي.

٢٣ - وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية إعداد التقارير ودعمت تنفيذ كيانات الأمم المتحدة لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف التعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، بطرق شتى من بينها تنظيم حلقات عمل مكرسة لذلك الغرض. وقد قدمت ٥٥ من كيانات الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها تقاريرها الأولى في عام ٢٠١٣، وهي التقارير التي استحدثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بناءً عليها خط الأساس الأول لعمل منظومة الأمم المتحدة المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر الشكل الأول). وأعدّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا توجيهات عن وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال المساواة بين الجنسين بحيث تكون متوائمة مع خطة العمل الموضوعة على نطاق المنظومة، وهي تتوقع أن تكون معظم كيانات الأمم المتحدة قد واءمت سياساتها على هذا النحو بحلول عام ٢٠١٧. وقادت الهيئة أيضا وضع تدابير تحظى بتأييد الأمين العام لاستقدام مزيد من النساء واستبقائهن وإتاحة فرص ترقّيهن من أجل التوصل إلى تكافؤ الجنسين على جميع المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة.

الشكل الأول

خط الأساس لمؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

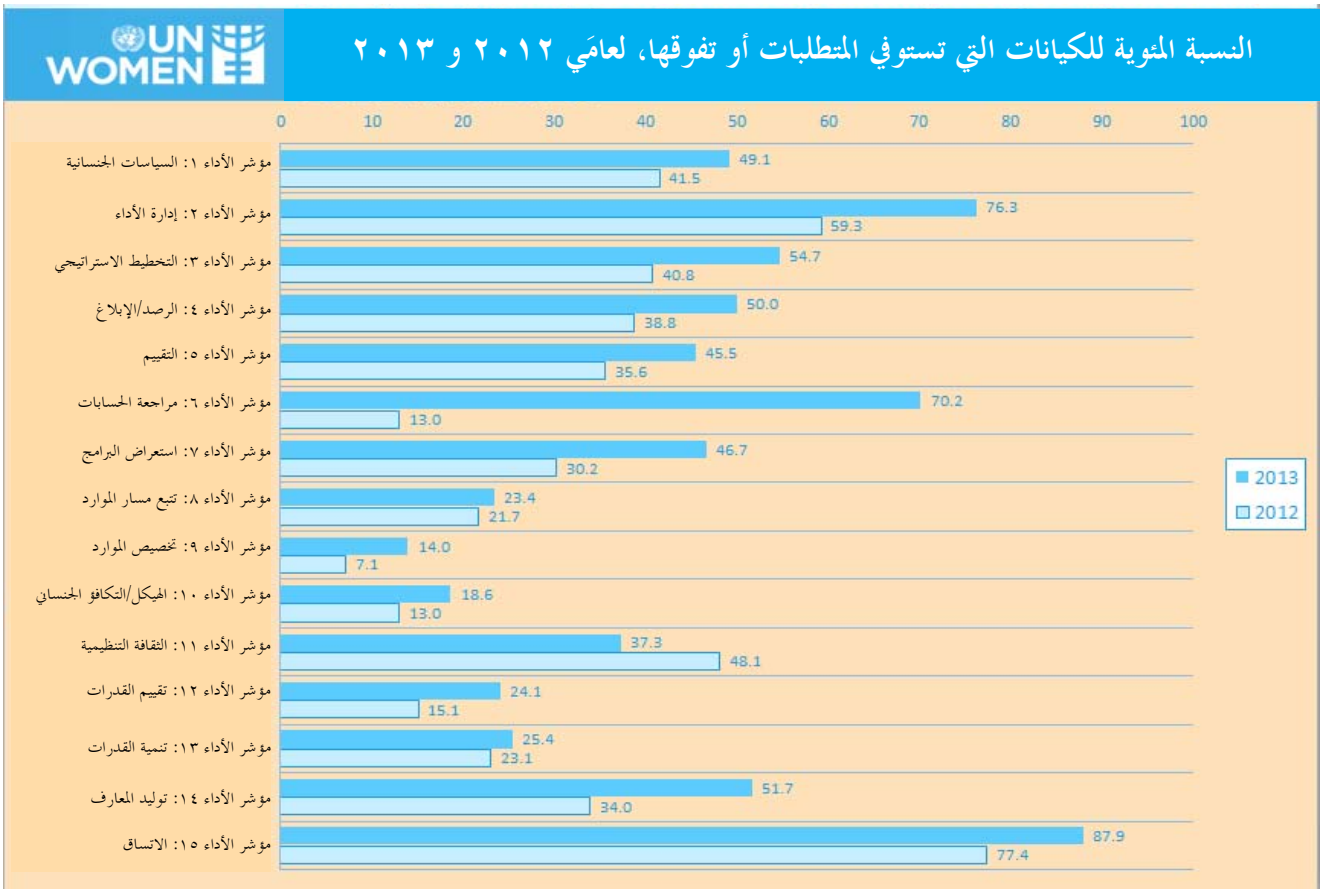

٢٤ - وحصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تأييد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمذكرة التوجيهية المتعلقة بمؤشر المساواة بين الجنسين، ودعمت تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة عن طريق عقد اجتماع لفريق خبراء أسفر عن إعداد موجز القضايا المتصلة بتوثيق الصلات بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال بأن قدمت إسهامات في تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2013/71).

٢٥ - واستجابةً لدعوة قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ إلى جمع بيانات قابلة للمقارنة مصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليلها ونشرها بصورة منتظمة ومنهجية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية

لوضع مجموعة المؤشرات الجنسانية الدنيا البالغ عددها ٥٢ مؤشرا بوصفها دليلا لإنتاج الإحصاءات الجنسانية وتجميعها. وقد أيّدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة تلك المؤشرات ووضعت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة قاعدة بيانات متاحة للعموم، بالتعاون مع وكالات من بينها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب موافقة اللجنة الإحصائية على المؤشرات الأساسية التسعة المتعلقة بالعنف ضد المرأة في عام ٢٠١٣، أعدّت شعبة الإحصاءات مبادئ توجيهية بشأن سُبل قياس العنف ضد المرأة وبدأت الهيئة العمل مع الشعبة والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع برنامج عمل جديد يرمي إلى ضمان وجود خطوط أساس واضحة بشأن إنهاء العنف ضد المرأة وقت تنفيذ إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦ - وتمشيا مع توصيات الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ فيما يتعلق بإدماج الأبعاد الإقليمية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة طوال عام ٢٠١٣ على تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي في مجالَي التنسيق والتعاون، بما في ذلك مع اللجان الإقليمية، وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد القطري عن طريق إسداء المشورة التقنية والمشاركة في الأفرقة الإقليمية المشتركة بين الوكالات وتوفير الدعم التقني لتطبيق الأدوات الخاصة بالمسائل الجنسانية داخل البلد، بما في ذلك سجل الأداء الجنساني. وقدمت الهيئة أيضاً خدمات ضمان الجودة لإدماج مسألة المساواة بين الجنسين في عمليات البرمجة القطرية الموحدة للأمم المتحدة من خلال فريق دعم الأقران التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٧ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإدارة حملة الأمين العام المعنونة ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''. وحفزت الحملة أعمال منظومة الأمم المتحدة وأقامت شراكات أساسية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وأشركت الحملة أيضا الرجال والفتيان واستعانت بقادة ذكور ذوي نفوذ لتقوية تأثير رسائل الحملة. وقد دعت الحملة إلى تطبيق الفكرة التي طرحتها وتولت ريادتها شبكة الشباب العالمية التابعة لها، والداعية إلى إعلان اليوم الخامس والعشرين من كل شهر ''اليوم البرتقالي''، بحيث تعمل مكاتب الأمم المتحدة القطرية ومنظمات المجتمع المدني على إبراز مساعي إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ليس فقط يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة)، بل في كل شهر.

٢٨ - وحظيت مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بموافقة المجلس التنسيقي للبرنامج المشترك، وعملت الهيئة على إدراج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في الاستجابة المشتركة. وقامت الهيئة، بصفتها وكالة مشاركة في رعاية البرنامج

المشترك المعني بالإيدز، بدعم الإطار الاستراتيجي للبرنامج والعمل على ضمان أن تستجيب الخطط والسياسات والميزانيات والمؤسسات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية لأولويات المساواة بين الجنسين.

جيم – الشراكات والاتصالات وأنشطة الدعوة والنهج الشاملة لعدة قطاعات

٢٩ – تكتسي الشراكات أهمية محورية لولاية ونهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق النتائج. فخلال عام ٢٠١٣، وسّعت الهيئة نطاق شراكاتها في عدد من المجالات الجديدة. وأبرمت كتب اتفاق مع ثلاثة شركاء في منظومة الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وقد أكدّت تلك الاتفاقات على أهمية العمل سوياً في العمليات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، مثل عمليتي استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي البلدان المستفيدة من البرامج.

٣٠ – وأبرمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا اتفاقين تطوُّعيِّين مع شركتين رائدتين في مجال العلاقات العامة. فقد ركّزت شركة ''Ogilvy PR'' اهتمامها على تطوير الشكل الذي تقدم به الهيئة نفسها، وعلى تطوير أسلوب تواصلها مع القيادات. وأعدّت شركة ''Publicis Dallas'' حملة مبتكرة نُفّذت على الإنترنت في الفترة التي مهّدت لعملية استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين تحت عنوان ''الرجل نصير المرأة'' (*HeforShe*)، وينصب الاهتمام فيها على إشراك الرجال في الحركة من أجل المساواة بين الجنسين (ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على العنوان الشبكي: http://heforshe.org).

٣١ – وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز دورها كشريك استراتيجي مؤتَمن للمجتمع المدني في عام ٢٠١٣. وقد تجلّى ذلك في الدور الذي قام به المجتمع المدني أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة دعماً لجهود الدعوة التي تبذلها الهيئة بالتعاون مع الحكومات، وفي الدعم الذي قدمه المجتمع المدني للدعوة إلى إدراج هدف مستقل بذاته في مجال المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومساهمته في تلك الدعوة. وعزّزت الهيئة بروز صورة المنظمات غير الحكومية النسائية أمام الأعين وزادت من حجم مشاركتها في العمليات الحكومية الدولية في عام ٢٠١٣، بما في ذلك في المناقشات التي دارت بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تحقق إشراك أصحاب المصلحة المتعددين بنجاح من خلال منتديات التشاور والحوار بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية النسائية ومنظمات المجتمع المدني، خاصة خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، والدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، والدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة. وبات

هناك اعتراف واسع النطاق بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني بأن هذا المسعى يضيف قيمة إلى العمليات الحكومية الدولية في مجال السياسات.

٣٢ - وتواصَل إنشاء أفرقة استشارية لشؤون المجتمع المدني تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣، وتنامى دور هذه الأفرقة حتى أصبحت تضطلع بدور الشريك في أنشطة الدعوة وزيادة أوجه التآزر بين الأعمال المعيارية والتنفيذية والتنسيقية. وحتى الآن، أُنشئ ٣٣ فريقاً استشارياً من تلك الأفرقة (فريق عالمي واحد، و ٣ أفرقة إقليمية، و ٣ أفرقة متعددة البلدان، و ٢٦ فريقا وطنيا) وهناك ٧ أفرقة أخرى قيد الإنشاء. وأسهم ذلك أيضا في مواءمة أعمال الهيئة مع التوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن دعم الصلات بين الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٣ - ولا تزال للاتصالات وأنشطة الدعوة أهمية في وضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مواقع بارزة وتعزيز الأهداف المحددة في خطتها الاستراتيجية ودعم جهودها المبذولة لتعزيز الأخذ بنهج تعاوني وإقامة تحالفات تُعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في شتى أنحاء العالم. وكان من الأمثلة المبتكرة في عام ٢٠١٣ مبادرة ''الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات''، وهي دعوة إلى الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات ملموسة تفضي إلى إنهاء العنف ضد المرأة. وقد أُعلن عن انطلاق المبادرة قبل انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة رغبةً في إعطاء زخم لمداولات اللجنة، مع إعلان أكثر من ٦٠ بلدا والاتحاد الأوروبي عن سياسات وبرامج جديدة، بادرت مكاتب الهيئة إلى دعم العديد منها.

٣٤ - وأدّت الاتصالات أيضا دورا في إعلام جمهور عالمي بالنطاق الكامل للأعمال التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فقد أفضت أنشطة الاتصال أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى قيام منافذ إعلامية رئيسية ببثّ رسائل الهيئة بشكل مباشر في ما لا يقل عن ٥٠ بلدا، وبلغت تلك الرسائل ٢٨ مليون مستخدم منفرد من مرتادِي وسائل التواصل الاجتماعي. واستندت الجهود التي بذلتها الهيئة في مجال الاتصالات إلى وجود جمهور على الإنترنت بأعداد ازدادت من ٠٠٠ ٣٢٠ مُتابع لوسائل التواصل الاجتماعي إلى ٠٠٠ ٨٨٠ مُتابع، كما استندت إلى قاعدة بيانات عالمية للمنافذ الإعلامية شهدت زيادة من ٦٠٠ ١ إلى أكثر من ١٠٠ ٣ جهة اتصال اجتازت الفرز على الصعيد العالمي. وأعلنت الهيئة انطلاق موقعها الشبكي الذي يتضمن محتوى بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية (www.unwomen.org)، والذي يجتذب أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ زائر منفرد شهرياً. وتمشيا مع ولاية التنسيق المنوطة بالهيئة، اجتذب الموقع الشبكي ''UN-WomenWatch''، الخاص بتجميع الأنباء المتصلة بالمسائل الجنسانية من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة

(www.un.org/womenwatch)، ١٧٥ ٠٠٠ زائر منفرد ونما جمهوره على موقع ''تويتر'' من ٢٣ ٠٠٠ مُتابع إلى ٤٦ ٠٠٠ مُتابع.

٣٥ - وشارك أكثر من ٢٥ فنانا دوليا، بدعم من شركة مايكروسوفت، في تسجيل أغنية ''One Woman'' (''امرأة واحدة'')، التي أُطلقت بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة وبلغت جمهورا عالميا على الإنترنت بأعداد بلغت ٣٠ مليون شخص وأذاعتها منافذ إعلامية دولية رئيسية. وأسهمت الحملة الإعلامية الحائزة على عدة جوائز، وعنوانها ''الحقيقة المكمَلة تلقائيا'' (''Auto-complete Truth'')، والتي تطوّعت بتصميمها شركة Memac Ogilvy في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في المناقشة العالمية المتعلقة بحقوق المرأة، مما أفضى إلى إعداد أكثر من ٥٠٠ تقرير إعلامي تداولته وسائط إعلام مرئية ومطبوعة وإلكترونية رائدة على الصعيد العالمي، مع ظهور هذه المواد على شاشات الوسائط الإعلامية الشبكية ٥٥٠ مليون مرة وبلوغها ما قُدّر بنحو ٧٠ مليون مستخدم في موقع ''تويتر'' وحده. وحظيت حملة ''اجعل عالمك برتقالي اللون في ١٦ يوما'' التي نُظّمت في الفترة الممتدة من اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر) إلى يوم حقوق الإنسان (١٦ كانون الأول/ديسمبر) بالتغطية في ١ ٥٠٠ مقالة إخبارية وبلغت ما لا يقل عن ٥٤ مليون مستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي.

دال - دعم الأطر المعيارية

٣٦ - ظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسترشد بنهج قائم على حقوق الإنسان يركّز على معالجة أوجه التفاوت ويعزز المشاركة ويدعم آليات المساءلة. ودعمت الهيئة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما يشمل دعم تنمية قدرات المسؤولين الحكوميين ودعاة المساواة بين الجنسين وغيرهم من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية وبحقوق الإنسان للمرأة. وقُدم الدعم للدول الأطراف لرفع التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لدول منها إكوادور وتيمور - ليشتي وليبريا)، وفيما يتعلق بالتحضير لإجراء حوار بنّاء مع اللجنة (لدول منها أفغانستان وطاجيكستان وكمبوديا)، ولتنفيذ الملاحظات الختامية للجنة (بما في ذلك إندونيسيا وساموا والمكسيك). وقُدم الدعم أيضا فيما يتصل بإعداد تقارير ''الظل'' الخاصة بالمجتمع المدني (بما في ذلك في صربيا وطاجيكستان وكمبوديا)، وتقارير أفرقة الأمم المتحدة القُطرية المقدمة إلى اللجنة (فيما يتصل بأفغانستان وكمبوديا وطاجيكستان). وقدمت الهيئة الدعم أيضا لأنشطة تشجيع التصديق على الاتفاقية في جنوب السودان. وقدمت الهيئة الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم إلى اللجنة في عملها المتعلق بوضع التوصيات العامة.

٣٧ - وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام ٢٠١٣ مع آليات مجلس حقوق الإنسان، بما فيها الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وشارك رئيس الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة في اجتماع لفريق خبراء نظمته الهيئة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأسفر عن إصدار منشور مشترك معنون ”إعمال حق المرأة في حيازة الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية“. وشاركت الهيئة في المشاورات التي عقدها المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار مع بعض النساء في منطقة أفريقيا لكفالة الاطلاع على احتياجاتهن ومنظوراتهن بشأن العدالة الانتقالية، كما قدمت الهيئة الدعم لاجتماع فريق خبراء دعت لانعقاده المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان للإسهام في تقريرها عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وحقوق الإنسان للمرأة الذي قُدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (A/68/293). وقدمت الهيئة أيضا الدعم لإعداد تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه عن مسؤولية الدولة عن القضاء على العنف ضد المرأة (A/HRC/23/49)، ولعقد جلستي مشاورات أجرتهما المقررة الخاصة في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا، وفي منطقة جزر المحيط الهادئ.

هاء - تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٨ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣، عن طريق أدوارها التنفيذية والمعيارية والتنسيقية، تحسين عملها كوسيط وكمركز لتبادل المعارف بشأن المساواة بين الجنسين. فعلى المستوى التنفيذي، وعلاوة على المبادرات العالمية من قبيل البوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصاديا التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعدت الهيئة في عام ٢٠١٣ منتجات معرفية في ما يزيد عن ٤٤ بلدا مشمولا بالبرامج[٢]. وشملت النتائج المحققة إدخال تحسينات في مجال صنع القرارات والبرمجة القائمة على الأدلة، وتعزيز جهود الدعوة، وتقوية القدرات الوطنية. وعززت الممارسات المعرفية الداخلية، عبر سبل منها إجراء عمليات الحوار بشأن

(٢) إثيوبيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وباراغواي، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجنوب السودان، وجورجيا، ورواندا، وساموا، والسلفادور، وصربيا، والصين، والعراق، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وموزامبيق، وناميبيا، ونيبال، وهايتي، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين، وجزر فيرجن البريطانية.

السياسات، وإدماج استراتيجيات إدارة المعارف في إطار البرمجة سعيا لتحسين التعلّم وتوثيق النتائج والدروس المستفادة.

٣٩ - ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، واعترافا بتزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز ما تبذله من جهود لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فقد أبلغت مكاتب الهيئة في عام ٢٠١٣ عن تنفيذ ١٠٠ مبادرة من هذا القبيل ومنها عمليات التبادل الثنائي والزيارات الثنائية، والجهود المبذولة على صعيد المناطق، والأنشطة المنفذة فيما بين المناطق وعلى كامل نطاق مجالات التركيز. وشملت النتائج ذات الصلة تكرار المبادرات الناجحة، وتكوين مواقف وأدوات مشتركة، وصياغة مبادئ توجيهية، وبناء القدرات، ودعم تنفيذ المنهجيات وتطبيقها، من قبيل تبادل تونس والمغرب والجزائر للدروس المستفادة فيما يتصل بمنهجيات إجراء استقصاءات استخدام الوقت. ووفقا للقرار ٢٢٦/٦٧، واصلت الهيئة دعم ”تعزيز التكنولوجيات الجديدة والمستجدة ونقلها إلى البلدان المستفيدة من البرامج“، ولا سيما للمرأة والفتاة، وذلك بالمشاركة الفعالة في الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع للجنة النطاق العريض، وفي عملية التحضير للمناسبة التي أقيمت في شباط/فبراير ٢٠١٣ لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، وعن طريق البرمجة القطرية.

واو - تنمية القدرات

٤٠ - تقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنّ تنمية القدرات وتَولي الجهات الوطنية لزمام الأمور فيما يتصل باستراتيجيات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي من الأمور الحاسمة في تحقيق النتائج المتفق عليها والوفاء بالالتزامات واحترام المعايير. ولهذا الغرض، وعملا بما يتضمنه قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ من توجيهات بشأن تعزيز الروابط التنفيذية والمعيارية لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة، واصلت برامج الهيئة إدماج أولويات ونُهج تنمية القدرات في عملها، بما يشمل دعم المؤسسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الفعالة. فعلى سبيل المثال، عملت الهيئة في كمبوديا على تنمية القدرات الحكومية في مجال تصميم وقيادة العمليات التشاركية لتقرير السياسات، مع التركيز بشكل خاص على تنمية قدرات الرصد والتقييم. ونتيجة لذلك، تم لأول مرة إدراج إطار منطقي في خطة العمل الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة. واقتنعت الهيئة بضرورة تحسين قدراتها الخاصة من أجل تلبية الطلبات المقدمة للحصول على الدعم في مجال تنمية القدرات، وهي تعمل حاليا على إيجاد طرائق تمكنها من فعل ذلك، بوسائل تشمل مركز التدريب التابع لها في سان دومنغو.

ثالثا – النتائج البرنامجية

ألف – لمحة عامة عن بيانات المؤشرات

٤١ – تتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالوتيرة المنشودة فيما يتعلق بإنجاز ٢٦ من أصل ٣٢ مؤشرا من مؤشرات الأداء الواردة في خطتها الاستراتيجية، وتتقدم بالوتيرة المنشودة تقريبا في إنجاز مؤشرين في حين تتخلف عن وتيرة التقدم المنشودة في إنجاز ٤ مؤشرات. وقد قدمت الهيئة الدعم البرنامجي المباشر في ٩٦ بلدا في عام ٢٠١٣. وازداد الدعم الإجمالي الذي قدمته في جميع المجالات ذات الأولوية مقارنة بعام ٢٠١٢، استنادا إلى النتائج المبلغ عنها على مستوى النواتج، حيث انصبّ جلّ تركيز الدعم المقدم على مجالات إنهاء العنف ضد المرأة، والتخطيط والميزنة على المستوى الوطني، والتمكين الاقتصادي (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

المنجزات على مستوى النواتج حسب البلدان والمجالات

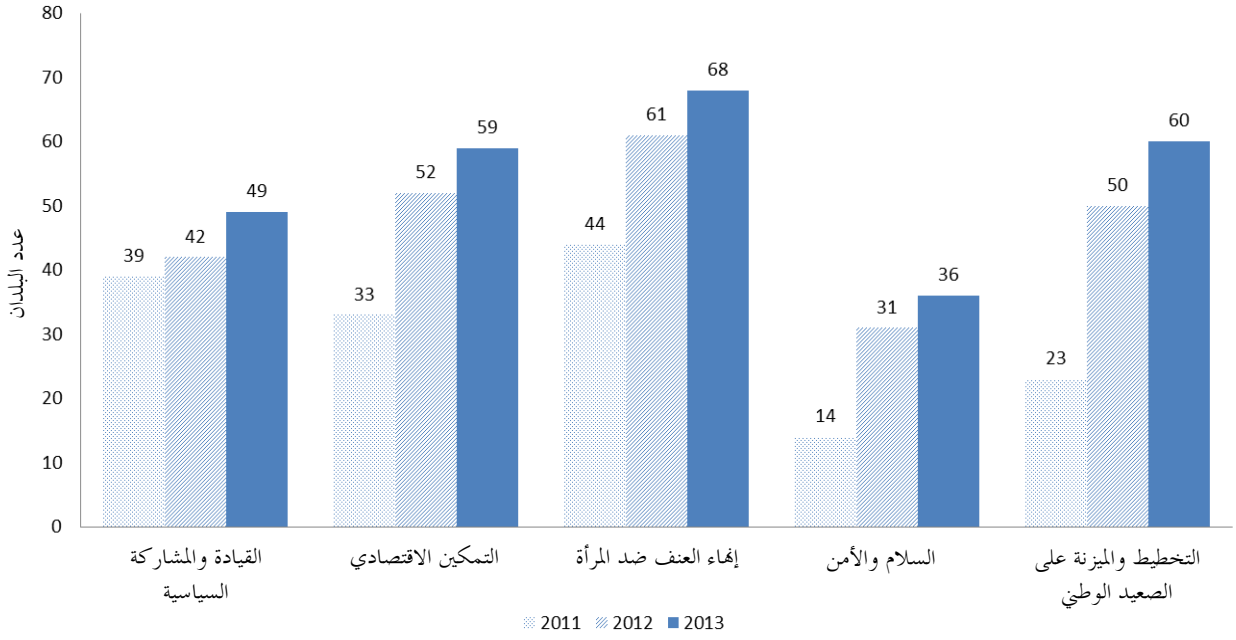

ملاحظة: يمكن الاطّلاع على معلومات مفصلة عن النتائج والنفقات في دليل بيانات الهيئة لعام ٢٠١٣، المتاح على الرابط التالي: http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Attachments/Sections/Executive%20Board/2014/DataCompanionFinal2013%20pdf.pdf.

باء – قيادة المرأة ومشاركتها

٤٢ – في عام ٢٠١٣، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة المرأة وشغلها لمناصب قيادية في ٧١ بلدا. وهي تتقدم بالوتيرة المنشودة في جميع الأهداف ما عدا ''عدد البلدان التي تُنشئ آليات لضمان تزويد النساء المهمّشات بوسائل تمكنّهن من الإدلاء بأصواتهن'' حيث لم تحقق هذا الهدف سوى ٨ بلدان. ومع ذلك، فخمسة بلدان أخرى هي في مرحلة متقدمة من إنجاز هذا الهدف (انظر الشكل الثالث).

٤٣ – وفي مجال تعزيز الإصلاحات الدستورية والأطر القانونية المراعية للمنظور الجنساني، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لبدء تنفيذ تدابير وإصلاحات بغية زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات والعمل السياسي، ودعم تحسين قدرة البرلمانات والبرلمانيين على تحقيق إنجازات فيما يتعلق بعمليات تشريعية مراعية للمنظور الجنساني في ٢٦ بلدا[٣]. كما بدأت العمل بقاعدة بيانات دستورية جديدة، وهي أول قاعدة بيانات قابلة للبحث تنظر إلى الدساتير من وجهة نظر جنسانية خاصة. وفي المكسيك، شاركت الهيئة في جهود لأصحاب المصلحة المتعددين ترمي إلى تنفيذ الأحكام الدستورية المعتمدة في الآونة الأخيرة والتي تنص على تكافؤ الجنسين في التمثيل السياسي على الصعيدين الاتحادي والمحلي. وفي زمبابوي، ساهمت الهيئة وبعض الشركاء في إدماج مطالب النساء في الدستور الجديد، وشمل ذلك أحكاما تتعلق بقانون الأسرة، وعدم التمييز، والجنسية والتمثيل في البرلمان. أما في المغرب، فقد أُنشئ التجمع البرلماني النسائي بدعم وخبرات تقنية قدمتها الهيئة. وأسفر هذا الأمر عن سنّ تشريعات أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، ومنها القانون الأساسي للميزانية.

(٣) الأردن، وأفغانستان، وألبانيا، وأوكرانيا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وتايلند، وتركيا، ورواندا، وزمبابوي، والسلفادور، والسنغال، وسيراليون، والصين، وغواتيمالا، وفانواتو، وكولومبيا، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وهايتي.

الشكل الثالث

التقدم المحرز في مؤشرات المجال ١ من المجالات ذات الأولوية

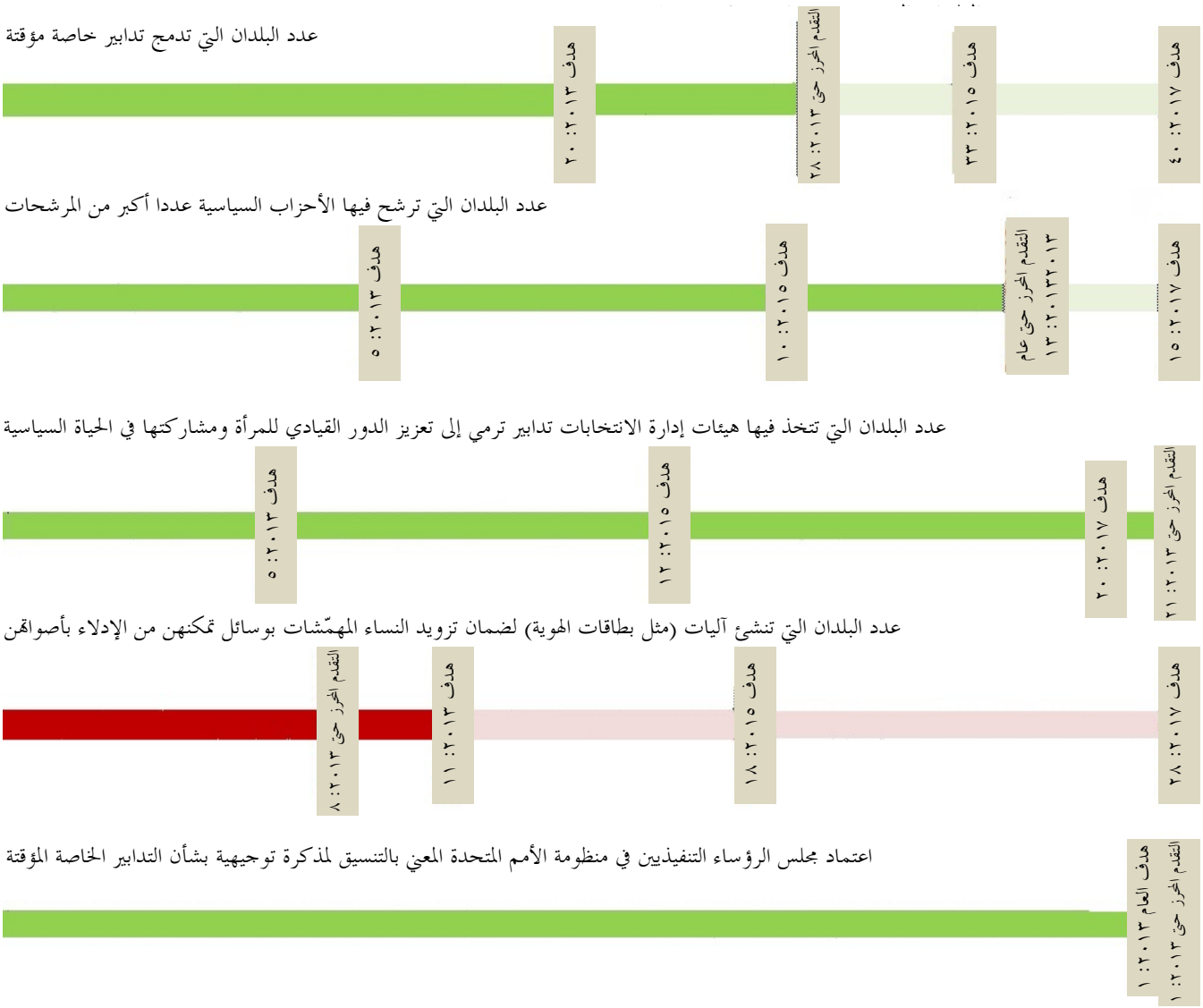

ملاحظة: يمثل التظليل الثقيل بلون ما التقدم المحرز في عام ٢٠١٣، بينما يمثل التظليل الخفيف باللون نفسه الفجوة بين التقدم المحرز والهدف الذي لا يزال يتعين تحقيقه.

المفتاح:

	تخلف عن وتيرة التقدم المنشودة	• عدد البلدان التي تنشئ آليات (مثل بطاقات الهوية) لضمان تزويد النساء المهمّشات بوسائل تمكّنهن من الإدلاء بأصواتهن
	تقدم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي ترشح فيها الأحزاب السياسية عددا أكبر من المرشحات • عدد البلدان التي تدمج تدابير خاصة مؤقتة • عدد البلدان التي تتخذ فيها هيئات إدارة الانتخابات تدابير ترمي إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية • اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمذكرة توجيهية بشأن التدابير الخاصة المؤقتة

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ١	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٣ في إطار المجال ذي الأولوية ١
٧١	٣٩,٤ مليون دولار

٤٤ - تحققت نتائج مهمة في ١٢ بلدا[٤] عملت فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية الوطنية. وشملت مشاركة الهيئة في تقديم الدعم لإدارة الانتخابات على نحو مراع للمنظور الجنساني؛ وتنمية قدرات المرشحات و/أو الناخبات؛ وتعزيز تسجيل الناخبين والتواصل معهم بما يراعي المنظور الجنساني. ففي الكاميرون، دعمت الهيئة الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المتعددون لإدماج منظور المساواة بين الجنسين في إدارة الانتخابات، وعززت قدرات النساء المتطلعات لترشيح أنفسهن، مما أفضى إلى تنفيذ عمليات انتخابية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وشهد هذا البلد زيادة غير مسبوقة في عدد النساء في الوظائف التي تُشغل بالانتخاب حيث فزن بـ ٣١ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية. أما في باكستان، فقد قدمت الهيئة، بالتعاون مع بعض الشركاء، الدعم للجنة الانتخابات الباكستانية والهيئة الوطنية المعنية بقواعد البيانات والتسجيل من أجل اعتماد استراتيجيات لإدماج المنظور الجنساني، بما يشمل وضع أطر عمل لإدماج مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الانتخابات، وتقديم التوجيه وصياغة أحكام لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإبلاغ عنها. وأفضى ذلك الدعم إلى نتيجة مباشرة تمثلت في زيادة عدد الناخبات المسجلات بنسبة ٣٨ في المائة، ومن ثم زيادة إدلاء النساء بأصواتهن في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣.

(٤) ألبانيا، وباكستان، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ومالي، ومصر، والمكسيك، وملاوي، ونيجيريا.

صندوق المساواة بين الجنسين

يقدم صندوق المساواة بين الجنسين دعما مباشرا لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء وللوكالات الحكومية العاملة في مجال البرامج التي تمكن النساء والفتيات سياسيا واقتصاديا. وتُقِيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن طريق المنح التي يقدمها الصندوق على أساس تنافسي، علاقة مباشرة مع دعاة المساواة بين الجنسين وتدعم التنفيذ الميداني لبرامج عالية الجودة وملائمة ومستدامة. وخلال السنوات الأربع الماضية، قدم الصندوق ٥٦,٤ مليون دولار إلى ٩٦ برنامجا مستفيدا من المنح في ٧٢ بلدا. ونتيجة لذلك، حققت نساء عديدات تحسنا في ظروف عيشهن وعملهن واكتسبن مهارات مهنية واستفدن من فرص اقتصادية وأصبحن قائدات منتخَبات.

وفي عام ٢٠١٣، حققت الجهات المستفيدة من منح الصندوق نتائج كبيرة. فعلى سبيل المثال، كان الاتحاد النسائي لعموم الصين وراء اعتماد تعديلات على بروتوكولات الانتخابات المحلية في مقاطعة هونان تنص على وجوب أن تكون هناك مرشحات من النساء في انتخابات القرى وعلى وجوب مشاركة النساء في لجان القرى، وهو ما استفادت منه ٥٠٠ ٢٧ امرأة. وفي الهند، تعاونت منظمة المساعدة المهنية في مجال العمل الإنمائي ومنظمة جاغوري على دعم مشاركة ٨٠٤ ٣٣ نساء من المجتمعات المحلية المهمشة في أماكن الاجتماع المحلية، وترشيح ١٣٧ عضوا من مجموعات المساعدة الذاتية في مقاطعة كارانجيا في إقليم إوريسا لـ ١٢٧ مقعدا خاليا، ففازت النساء بـ ٨٨ مقعدا منها (٦٩ في المائة). أما في وادي زامبيزي في زمبابوي، فقد اكتسب ما يزيد عن ٦٥٠ امرأة من محافظة بينغا معارف ومهارات في تصنيع منتجات الحرف التقليدية ومنتجات أشجار الحُميرة ودخول سوق سمك سردين المياه العذبة (كابينتا) عن طريق صندوق بازيلويزي الاستئماني. وتستفيد حاليا أولئك القرويات ونساء الأقليات من المبادرات السابقة وتشكلن فيما بينهن مجموعات المساعدة الذاتية بالقروض والادخار، مما يعزز فرص حصولهن على الموارد المالية بشكل مستدام ومنصف.

٤٥ - قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتطوير قدرات دعاة المرأة والمساواة بين الجنسين على تنظيم أنفسهم كقوة سياسية من خلال توليد المعارف والتدريب وتنظيم محافل للحوار

في ٣٤ بلدا[٥] ففي كمبوديا، على سبيل المثال، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٣، بتقديم الدعم لإنشاء شبكة السياسيات الشابات المشتركة بين الأحزاب السياسية، التي تجمع القيادات النسائية الشبابية للتواصل وتنفيذ أنشطة الدعوة المشتركة لزيادة مشاركة الشابات في السياسة.

جيم - زيادة إمكانية حصول المرأة على فرص التمكين الاقتصادي

٤٦ - في عام ٢٠١٣ قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لتمكين المرأة اقتصاديا في ٦٧ بلدا. وواصلت جهودها الرامية إلى حماية أضعف فئات النساء اقتصاديا من خلال تقديم الدعم للشركاء في تعزيز السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات في ١٧ بلدا[٦] (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

التقدم المحرز في مؤشرات المجال ٢ من المجالات ذات الأولوية

عدد البلدان التي اعتمدت سياسات ترمي إلى ضمان تمتّع المرأة بالمساواة في فرص الحصول على الأصول الإنتاجية

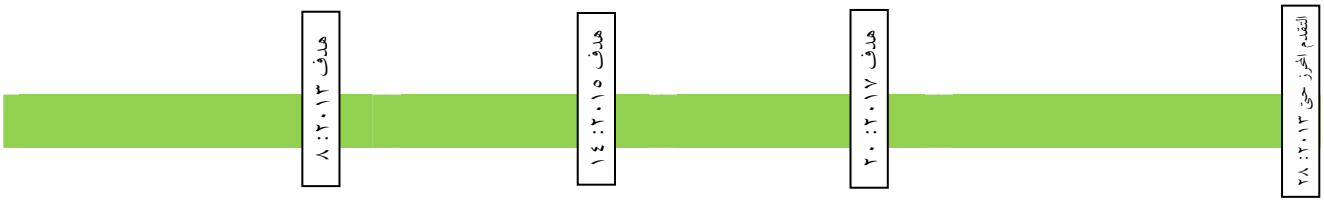

عدد البلدان التي لديها سياسات واستراتيجيات ترمي إلى حماية أضعف فئات النساء اقتصاديا

(٥) الأردن، وإكوادور، وألبانيا، وأوروغواي، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، والسلفادور، والسودان، والصومال، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفيجي، وكابو فيردي، والكاميرون، وكمبوديا، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وناميبيا، ونيبال، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين.

(٦) في مجال الأصول الإنتاجية: الأردن، وإكوادور، وألبانيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتيمور - ليشتي، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، ورواندا، وقيرغيزستان، والمغرب، والمكسيك. وفيما يتعلق بالإصلاحات التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا: جمهورية تترانيا المتحدة وغرينادا وكمبوديا ونيجيريا.

عدد الشركات التي وقّع رؤساؤها التنفيذيون على التزامات بدعم مبادئ تمكين المرأة

عدد البلدان التي تحاكي نماذج الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية (النقل، والمرافق العامة، والمياه، والطاقة الشمسية، وما إلى ذلك)

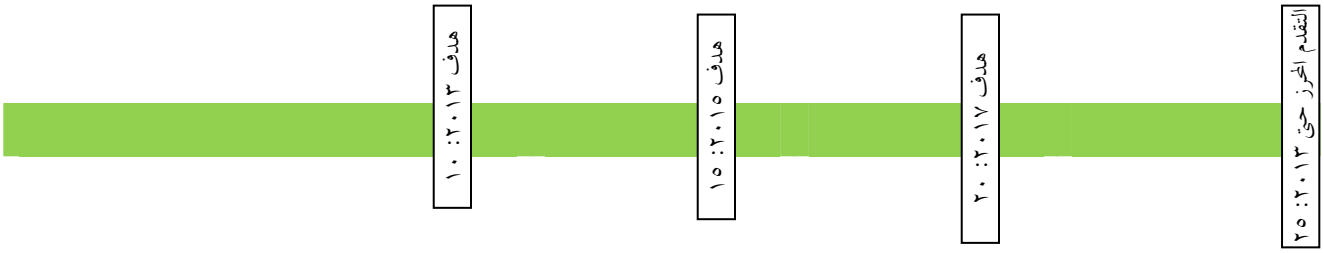

اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخطة عملها من أجل تمكين المرأة اقتصاديا

مدى إدماج منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فيما يتعلق بالهجرة ضمن المبادرات التي تجرى في إطار خطة عمل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة ونتائج المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية فيما يتعلق بتمكين العاملات المهاجرات

المفتاح:

	تخلف عن وتيرة التقدم المنشودة	• اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولخطة عملها من أجل تمكين المرأة اقتصاديا
	التقدم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي اعتمدت سياسات ترمي إلى ضمان تمتّع المرأة بالمساواة في فرص الحصول على الأصول الإنتاجية • عدد البلدان التي لديها سياسات واستراتيجيات ترمي إلى حماية أضعف فئات النساء اقتصاديا • عدد الشركات التي وقع رؤساؤها التنفيذيون على التزامات بدعم مبادئ تمكين المرأة • عدد البلدان التي تحاكي نماذج الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية (النقل، والمرافق العامة، والمياه، والطاقة الشمسية، وما إلى ذلك) • مدى إدماج منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فيما يتعلق بالهجرة ضمن المبادرات التي تجرى في إطار خطة عمل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة ونتائج المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية فيما يتعلق بتمكين العاملات المهاجرات

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ٢	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٣ في إطار المجال ذي الأولوية ٢
٦٧	٣٧,٤ مليون دولار

٤٧ - وفي عام ٢٠١٣، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر تمشيا مع رؤيتها الاستراتيجية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد لبت المنظمة جميع الأهداف في هذا المجال من المجالات ذات الأولوية باستثناء هدف اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولخطة عملها من أجل تمكين المرأة اقتصاديا، الذي لم يتحقق في عام ٢٠١٣، رغم التقدم الكبير المحرز. وهذا الأمر حاليا قيد التفاوض مع وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل تجنب الازدواجية في الإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٨ - وإدراكا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما للاستثمار في النساء والفتيات من تأثير مضاعف على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، فقد قدمت الدعم للبلدان من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتطوير القدرات الوطنية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، اضطلعت هيئة الأمم المتحدة

للمرأة، بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي[٧]، بتدريب في المجال الإحصائي من أجل بناء المهارات لدى الجهاز المركزي للإحصاء في السودان من أجل إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استبيان الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية المتوقع أن تسترشد بها ورقة استراتيجية الحد من الفقر المقبلة[٧]. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع جهات أخرى، الدعم إلى حكومة كوت ديفوار في صياغة خطة عمل وطنية بشأن المسائل الجنسانية، حيث تم الاسترشاد بالمشاورات الإقليمية التي تولت قيادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي شملت المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين ودعاة المساواة بين الجنسين.

٤٩ - وقد أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مستفيدة من أدوارها التنفيذية والحكومية الدولية، في إعداد تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن المرأة والتنمية (A/66/271) الذي قُدّمت فيه توصيات للدول الأعضاء بشأن التصدي للأسباب الهيكلية لاستبعاد المرأة والفقر المستمر الذي تعاني منه، وذلك عن طريق تحسين إمكانية الحصول على العمل اللائق والحماية الاجتماعية، ومعالجة مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وقد تردّد صدى هذه التوصيات في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٧.

٥٠ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى الفريق العالمي المعني بالهجرة فيما يتصل بالحوار السياساتي المتعلق بالهجرة والتنمية، مما ساعد على اعتماد الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٤). وقد تضمّن الإعلان توصيات بشأن التصدي لوضع العاملات المهاجرات. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بالإسهام في إعداد تقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات المقدم إلى الجمعية العامة عملا بالقرار ٦٦/١٢٨، والذي قدم توصيات محددة إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية القضاء على العنف ضد العاملات المهاجرات (A/68/178). وجرى تناول هذه التوصيات في قرار الجمعية العامة ٦٨/١٣٧.

٥١ - واستمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية بشأن الهجرة. ففي باراغواي على سبيل المثال، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز قدرات منظمات العمال المنزليين لتمكينها من المشاركة في صياغة مشروع قانون العمل المترلي الجديد الذي قُدم إلى المجلس النيابي في عام ٢٠١٣. وفي كمبوديا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للحكومة من أجل تعزيز قدرات السلطات المحلية بشأن المسائل الجنسانية والهجرة.

(٧) تبذل الجهود حاليا لتحديد بلدان إضافية تتحقق فيها الظروف الملائمة لمثل هذه الشراكات، من قبيل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومالي.

٥٢ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مع الحكومات ودعاة المساواة بين الجنسين في ١٤ بلدا[٨] من أجل تشجيع حصول المرأة على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى وتحكمها فيها، والتدريب على تنظيم المشاريع. وفي الأردن، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال مبادرتها للدعوة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وجهات أخرى، في تعديل قانون العمل لعام ٢٠١٠، وضمان المساواة في الأجر للمرأة وتوفير بيئة عمل لائقة من أجل تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل.

٥٣ - وفي جمهورية تترانيا المتحدة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع وزارة الصناعة والتجارة على دعم تنمية قدرات موظفي الخدمة المدنية بشأن المسائل الجنسانية لتمكينهم من تحديد التدخلات الرامية إلى معالجة الفجوات بين الجنسين في السياسات والخطط والميزانيات القطاعية. وأدى ذلك إلى إجراء استعراض للسياسات الوطنية ولإمكانية حصول المرأة على التمويل بهدف تعزيز الفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية للمرأة، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في شراكة مع القطاع الخاص في ٦ بلدان[٩] من أجل كفالة التزام الشركات الخاصة بمبادئ تمكين المرأة، مما أسفر عن قيام ٢٨٠ شركة من شركات القطاع الخاص باعتماد مبادئ تمكين المرأة أو النظر في اعتمادها.

٥٤ - وقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوابة المعارف من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة (www.empowerwomen.org) لمساعدة الجهات صاحبة المصلحة على التواصل وتبادل الخبرات والدراية الفنية. ويدعم المنبر جميع الجهات صاحبة المصلحة كي تجتمع معا كمجتمع عالمي للتواصل الشبكي والتعاون من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد زار المنبر منذ إنشائه ما يربو على ٤٠ ٠٠٠ زائر من أكثر من ١٨٠ بلدا، ولديه ما يزيد على ١ ٨٠٠ عضو مسجل، وقد اعتُرف بدوره على نطاق واسع باعتباره موردا جديدا هاما ومبتكرا للمساواة بين الجنسين ولأعمال دعاة حقوق المرأة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعم على مستوى القاعدة الشعبية للنساء والرجال من خلال مجموعة من ”رواد المجتمع العالمي“ من مختلف البلدان والخلفيات، مع التركيز على تبادل الخبرات والتعلم والدعوة من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة.

---

(٨) الأردن، وإكوادور، وألبانيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، ورواندا، وقيرغيزستان، والمغرب، والمكسيك.

(٩) الأردن (٩ شركات)، وأوزبكستان (شركتان)، والبرازيل (١٤٢ شركة)، وصربيا (١٠٢ شركة)، والصين (١١ شركة)، ونيكاراغوا (١٤ شركة).

دال – إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٥٥ – قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣ الدعم إلى ٨٥ بلدا في ما تبذله من جهود لإنهاء العنف ضد المرأة (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

التقدم المحرز في مؤشرات المجال ٣ من المجالات ذات الأولوية

عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات وسياسات واستراتيجيات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

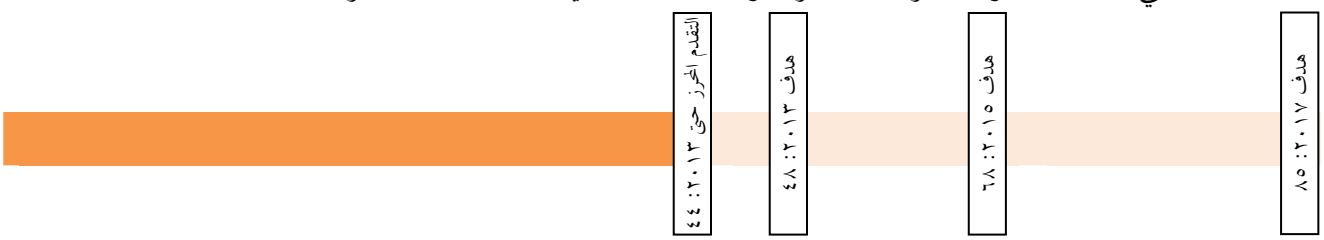

عدد البلدان التي تنفذ معايير فيما يتعلق بتقديم الخدمات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

عدد البلدان التي تُحدث فيها النساء من الفئات المستبعدة تأثيرا في السياسات لإدراج أحكام خاصة بهذه الفئات

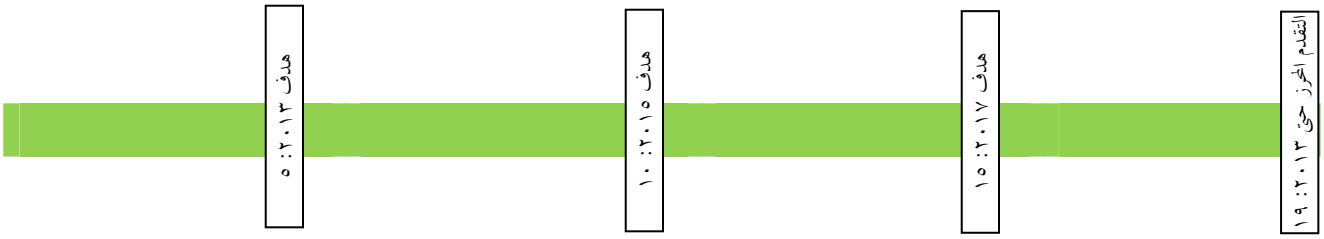

عدد البلدان التي تعتمد خطط عمل وطنية بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

المفتاح:

	تخلف عن وتيرة التقدم المنشودة	• عدد البلدان التي تعتمد خطط عمل وطنية بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات
	التقدّم بالوتيرة المنشودة تقريبا	• عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات وسياسات واستراتيجيات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات
	التقدم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي تنفذ معايير فيما يتعلق بتقديم الخدمات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات • عدد البلدان التي تعتمد خطط عمل وطنية بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ٣	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٣ في إطار المجال ذي الأولوية ٣
٨٥	٤٢,٤ مليون دولار

٥٦ - وبفضل النجاح الذي حققته الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة، كان عام ٢٠١٣ عاما قويا آخر فيما يتعلق بالنهوض بالالتزامات الدولية بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وأكد المجتمع العالمي من جديد على أهمية التصدي لهذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان عن طريق الموافقة على ما يلي: تعزيز الأطر القانونية وأطر السياسات؛ واتخاذ إجراءات صريحة لمنع العنف؛ واستحداث خدمات تقدّم للناجيات وتعزيز القائم منها؛ وتحسين قاعدة الأدلة من أجل زيادة فعالية التدخلات ورصد التقدم المحرز على مر الزمن. وإزاء هذه الخلفية المتمثلة في تجدد الالتزام العالمي، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري مع الدول الأعضاء، ومع أسرة الأمم المتحدة، والجماعات النسائية، والقطاع الخاص، من أجل القضاء على وباء العنف ضد النساء والفتيات.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٣، اعتمد ١٩ بلدا[١٠]، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قوانين وسياسات وخططا توفر أساسا للإجراءات التي يتعين اتخاذها لمنع ومواجهة العنف ضد النساء والفتيات. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات على سبيل المثال، جرى بعد ١٠ سنوات من الدعوة التي اضطلعت بها الحركة النسائية، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سن القانون الشامل الذي يضمن للمرأة حياة خالية من العنف، والذي يعترف بـ ١٦ شكلا من أشكال إساءة المعاملة، وينشئ جرائم جنائية جديدة، وينص على تدابير شاملة للمنع والتصدي.

(١٠) ألبانيا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وبوتان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وتونغا، وجورجيا، وساموا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وقيرغيزستان، وكينيا، والمكسيك، وملاوي، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

٥٨ - وفي ٣٨ بلدا[(١١)]، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير إنهاء العنف ضد المرأة وبناء القدرات وتحسين التنسيق من أجل توسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية، والوصول إلى العدالة، والشرطة، وخدمات توفير المأوى، وضمان وجود إجراءات أساسية للتعامل مع حالات العنف من أجل محاسبة المرتكبين وتحقيق نتائج أفضل بالنسبة للناجيات من العنف. فعلى سبيل المثال، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دولة فلسطين في إنشاء عشرة وحدات لحماية الأسرة تعمل بكامل طاقتها في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد النساء اللائي أبلغن عن إساءة المعاملة في عام ٢٠١٣ عن عددهن في السنوات السابقة.

٥٩ - ولم تحقق هيئة الأمم المتحدة للمرأة الهدف المحدد بالنسبة لعدد البلدان التي تعتمد خطط عمل وطنية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. فهناك ٥١ خطة من خطط العمل الوطنية لم يؤخذ في الحسبان بشكل تام عند وضع أهدافها حقيقة أن خطط العمل الوطنية القائمة ذات الإطار الزمني المحدد سوف تنتهي خلال تلك الفترة، مما يجعلها مفرطة في الطموح. ولا يتم دائما وضع خطط الجيل الثاني أو الخطط المتعاقبة وبدء العمل بها دون المرور بعمليات مطولة للتحليل والتقييم ومشاركة أصحاب المصلحة، مما يسفر عن وجود فجوات بين نهاية الخطط وبدء الخطط الجديدة. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا على معالجة الفجوات في المعارف لفائدة أعمال البرمجة الشاملة القائمة على الأدلة التي قد تكون فعالة في تحقيق النتائج مع مرور الوقت، حيث تعمل في كثير من الأحيان مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في مجال القضاء على العنف ضد المرأة، وهو مجال تكثر فيه بشدة البرامج المشتركة. فعلى سبيل المثال، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات، وما يزيد على ٥٠ من الشركاء الدوليين والمحليين، قامت مبادرة ''المدن الآمنة'' التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تضم ١٧ مدينة، بوضع نهج نموذجية تهدف إلى منع ومواجهة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة من أجل تكييف هذه النهج وتوسيع نطاقها. ومن أهم المنجزات في عام ٢٠١٣ ما يلي: إنشاء خط هاتفي مجاني في كيغالي من أجل زيادة الإبلاغ عن العنف والتحرش الجنسيين في الأماكن العامة؛ وإنشاء جمعيات للبائعين في أسواق غوردونز وجيريهو في بورت موريسبي، حيث تمثل النساء

(١١) إثيوبيا، وأفغانستان، وإكوادور، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وزمبابوي، والسلفادور، والسنغال، والصومال، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وفيجي، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكوسوفو، وكولومبيا، وكيريباس، وكينيا، ومالي، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، وهايتي، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين.

٥٠ في المائة من المناصب التنفيذية؛ والانتهاء من ١٠٠ دراسة تدقيقية لأوضاع أمان المرأة تغطي ٢٥ منطقة في نيودلهي والتواصل مع أكثر من ٠٠٠ ٧ فرد من أفراد المجتمع المحلي من أجل زيادة الوعي بشأن هذه المسألة؛ وإقامة شراكة جديدة مع شركة مايكروسوفت لرسم خارطة ''انتشار الهواتف المحمولة واستخدامها من أجل منع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وتوثيقه والتصدي له''، في مراكش (المغرب)، ونيودلهي (الهند)، وريو دي جانيرو (البرازيل). وانضمت كل من ساكاي (اليابان) ووينيبيغ (كندا) إلى المبادرة في عام ٢٠١٣.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ويقدم الصندوق الاستئماني الدعم إلى النُهج المبتكرة الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. ومنذ أن أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، قدم الصندوق الدعم إلى ٣٦٨ مبادرة في ١٣٢ بلدا وإقليما. ويقدم الصندوق الدعم حاليا إلى ٧٨ مبادرة في ٧١ بلدا وإقليما بتقديم منح يبلغ مجموعها ٥٦,٨ مليون دولار. ومنح الصندوق، في دورته السابعة عشر لتقديم المنح، مبلغ ٨ ملايين دولار موزعة على ١٧ منحة شملت ١٨ بلدا وإقليما.

ففي ملاوي، على سبيل المثال، يقوم تحالف النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتصدي لهذه الآفة وللعنف الجنساني على مستوى المجتمعات المحلية. وشارك في المشروع، من خلال منهجية ''المرتكزات'' القائمة على المشاركة، أكثر من ٠٠٠ ٤٠ من النساء والرجال في ١٤٤ مجتمعا محليا، وأفضى ذلك إلى إرساء ثقافة للمساواة والحماية والاحترام بين النساء والرجال. وذكر زعيم قرية شارك في المشروع أنه: ''لم تعد تُرفع حالات ضرب أزواج لزوجاتهم إلى محكمتي لأن الناس يعرفون [من خلال تدخل تحالف النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز] أنه لا مبرر لهذا السلوك وأنه يندرج في إطار العنف العائلي الذي يعتبر جريمة. وأصبح الأزواج [الآن] متقبّلين لبعضهم البعض''. وتُبين هذه المبادرة أن بإمكان الأنشطة المتواصلة، إذا ما تولت المجتمعات المحلية زمامها واضطلعت بإنجازها، أن تقلل من درجة القبول الاجتماعي للعنف ضد المرأة وللتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٠ - وحسبما أكد التقييم المواضيعي المؤسسي الأول بشأن العنف ضد المرأة الذي أُنجز في عام ٢٠١٣، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحتل موقعا فريدا من خلال ولايتها المعيارية والتنفيذية والتنسيقية. ووفق ما أوصى به التقييم، تعمل الهيئة حاليا على تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج عن طريق ضبط أولوياتها الاستراتيجية؛ وتعزيز ممارسات الرصد والتقييم والممارسات المعرفية؛ والاستفادة من الشراكات، في إطار تنفيذها لخطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

هاء – زيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية

٦١ – في عام ٢٠١٣، عملت الهيئة على تحقيق اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية في ٣٧ بلدا، واضطلعت بقيادة منظومة الأمم المتحدة في مسائل وضع المعايير والتنسيق على الصعيد العالمي. وخلُص تقييم موسّع للأعمال التي اضطلعت بها الهيئة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ إلى أنها أسهمت إسهاما بالغ الأهمية في تشكيل السياسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن، وبلورة ممارسات سليمة ومبتكرة في الميدان (ولمزيد من المعلومات، انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

التقدّم المحرز في مؤشرات المجال ٤ من المجالات ذات الأولوية

المفتاح:

	التقدّم بالوتيرة المنشودة تقريبا	• وجود وتطبيق أنشطة مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لجمع البيانات بشأن المؤشرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن
	التقدم بالوتيرة المنشودة	• النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما محددة ترمي إلى تحسين أمن النساء والفتيات ووضعهن* • النسبة المئوية لمفاوضات السلام الرسمية التي تشارك فيها النساء بوصفهن من الوسطاء والمفاوضين والخبراء التقنيين* • النسبة المئوية لعمليات العدالة الانتقالية التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة والتي تندرج فيها أحكام لتناول حقوق النساء والفتيات ومشاركتهن* • عدد البلدان التي تدمج مطالب دعاة المساواة بين الجنسين في محادثات السلام وعمليات التخطيط المتعلقة بالإنعاش/بناء السلام وعمليات العدالة الانتقالية • عدد وأنواع تدابير كشف العنف الجنسي في حالات النزاع ومنعه * بيانات مستقاة من تقرير الأمين العام (S/2013/525).

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ٤	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٣ في إطار المجال ذي الأولوية ٤
٣٧	٢٦,٣ مليون دولار

٦٢ - وعلى سبيل المثال، وُفّر في كل شهر لما يقرب من ٨٠٠ من النساء والفتيات السوريات في مقر واحة المرأة والفتاة في مخيم الزعتري للاجئين بالأردن مكان آمن وقُدّم الدعم إليهن للمشاركة بنشاط في حياة المخيم والتخطيط لمستقبلهن. وقدمت مراكز للمساعدة القانونية في جورجيا المشورة والحماية بالمجان لما يزيد على ٤٠٠ ٣ من الأشخاص الذين تشردوا بسبب النزاع. وكفلت هذه المراكز، بتيسيرها للتواصل المنتظم فيما بين النساء المتضررات من النزاع والمسؤولين الحكوميين، خفض نسبة ما رفضته المحكمة من الدعاوى المرفوعة من قِبل النساء إلى ٤ في المائة، وإيجاد تسوية فعلية لصالح المدعيات في أغلب هذه القضايا.

٦٣ - وكان عام ٢٠١٣ هو أول عام توفّر فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبرات رفيعة المستوى في مجال القضايا الجنسانية لمنظومة الأمم المتحدة في معظم العمليات المتعلقة بالسلام والأمن. فقد قُدّم هذا الدعم إلى أفرقة و/أو لجان الوساطة والمبعوثين الخاصين، وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتولّى تنفيذ خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني (انظر A/65/354-S/2010/466)، وإلى لجان التحقيق وغيرها من هيئات المساءلة. وعلى سبيل المثال، تضمنت النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معلومات مفصلة وشاملة عن الجرائم الجنسية والجنسانية وعن خصوصية تأثّر النساء والفتيات بجميع الانتهاكات. وحظيت هذه النتائج، التي توصل إليها محققون متخصصون أوفدتهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع آلية الاستجابة السريعة في مجال العدالة[١٢]، بتغطية مستفيضة وأُبلغ مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بها. وأدى النجاح الذي عرفته هذه التكليفات إلى زيادة الطلب على هذا النوع من الدعم من جهات منها المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الوطنية لجرائم الحرب، وبعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. ومن الأمثلة الأخرى على أهمية هذا الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الزيادة الكبيرة لاستثمارات صندوق بناء السلام في مجال المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث ارتفعت الحصة التي تتلقاها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من نحو ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في عام ٢٠١٠ إلى ما يزيد على ٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٣.

٦٤ - ورغم المكاسب الفعلية التي أُحرزت في مجال تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن، فما زالت مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية غير كافية. غير أنه في كولومبيا، زادت الحكومة من تمثيل المرأة في محادثات السلام في هافانا، حيث كان من بين مفاوضيها الخمسة امرأتان. وشملت الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل تحقيق هذا الهدف عقد جلسات إحاطة تقنية لـمُيسّري محادثات السلام بشأن البعد الجنساني في كل جانب من جوانب جدول أعمال المحادثات، وتقديم الدعم المباشر لمشاركة المرأة وإسماع وجهة نظرها في المشاورات الإقليمية مع المجتمع المدني على مستوى عموم البلد، وتجميع وتحليل أولويات المرأة المعرب عنها في هذه المشاورات، وتنظيم مؤتمر قمة وطني بشأن المرأة ضم ما يقرب من ٥٠٠ امرأة من جميع القطاعات والمناطق في كولومبيا. وأُبرمت اتفاقات فيما بعد بشأن إدراج منظور جنساني في جميع الجوانب المتصلة بالمشاركة السياسية في مناقشات اتفاق السلام، وتعيين مفاوضات من النساء.

٦٦ - وشهد عام ٢٠١٣ أيضا مشاركة أعمق في الأعمال الإنسانية، تنوعت من العمل في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ إلى الحد من مخاطر الكوارث والعمل في السياقات الانتقالية. وزادت المساهمات التي تلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من صناديق الطوارئ بنسبة ٦٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢، واستضافت الهيئة مستشارين في مجال الشؤون

(١٢) آلية الاستجابة السريعة في مجال العدالة هي بمثابة مرفق حكومي دولي يدير النشر السريع للمهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية الواردة أسماؤهم في القائمة الاحتياطية. وهؤلاء الخبراء الذين يأتون من كل منطقة من مناطق العالم مدرّبون تحديدا على التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

الجنسانية في إطار القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية في الأردن وباكستان والفلبين وكينيا، حيث عمل هؤلاء المستشارون على بناء قدرات الفريق القطري للعمل الإنساني، وكفلوا الإدراج المتسق للمساواة بين الجنسين في استراتيجيات وبرامج الاستجابة. وفي تونس، شاركت الهيئة في عملية وضع الدستور خلال الفترة الانتقالية، مما أسهم في وضع أحد أكثر الدساتير تقدما في المنطقة فيما يتعلق بحقوق المرأة.

٦٧ - ووطّدت الهيئة موقعها في نظام تقديم المساعدة الإنسانية ككل بمشاركتها في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية في العمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وستواصل الهيئة توسيع نطاق عملياتها في هذا المجال بطرق منها تعزيز قدراتها على التدخل السريع سواء في الحالات المتعلقة بالسلام والأمن أو في حالات الطوارئ.

واو - تعزيز استجابة الخطط والميزانيات لقضايا المساواة بين الجنسين

٦٨ - في عام ٢٠١٣، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى ٦٥ بلدا لكي ترسخ الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خططها وميزانياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية والمحلية (انظر الشكل السابع). وزادت نيبال، على سبيل المثال، بصورة مباشرة ما ترصده من مخصصات في الميزانية مراعاةً للمنظور الجنساني من مبلغ ٠,٨٧٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣، ويمثل هذا المبلغ نسبة ٢١,٧٥ في المائة من مجموع الميزانية. وعلاوة على ذلك، زادت المخصصات المرصودة للمساواة بين الجنسين في نيبال من حيث نسبتها في مجموع الميزانية بمعدل تراوح بين ١٥ و ١٦ في المائة سنويا في السنوات الأخيرة.

٦٨ - وتضمنت وثائق التخطيط الوطني في ٢٤ بلدا[١٣] أولويات وميزانيات متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واعتمدت إندونيسيا استراتيجية وطنية متعلقة بالميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية تُقدم التوجيه للحكومات الوطنية والإقليمية وتحدد الالتزامات المنوطة بهذه الحكومات في مجال إدراج الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في الميزانيات السنوية. وفي المكسيك، تضمنت الخطة الإنمائية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٨) لأول مرة المساواة بين الجنسين باعتبارها موضوعا رئيسيا. وفي قيرغيزستان، أسهمت الهيئة في إعداد خطة عمل وطنية بشأن التنمية المستدامة مراعية للاعتبارات الجنسانية (٢٠١٣-٢٠١٧) دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

(١٣) إكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وبنغلاديش، وبوتان، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، ومولدوفا، وجنوب السودان، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وطاجيكستان، والفلبين، وفييت نام، وقيرغيزستان، ومالي، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وموزامبيق، ونيكاراغوا.

الشكل السابع

التقدّم المحرز في مؤشرات المجال ٥ من المجالات ذات الأولوية

المفتاح:

التقدم بالوتيرة المنشودة

- النسبة المئوية للبلدان التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تتضمن وثائق التخطيط الوطني الخاصة بها أولويات وميزانيات تخص مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- عدد البلدان التي توجد لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- عدد البلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشراكاتها التعاونية والتي تُعدّ تحليلات للميزانيات من المنظور الجنساني من قبيل عمليات استعراض النفقات العامة/عمليات تتبع الإنفاق العام التي تركز على المساواة بين الجنسين، وتقييمات المستفيدين من قبيل بطاقات تقييم الأداء التي يستمد محتواها من المواطنين والاستعراضات المشتركة للبرامج المشتركة
- النسبة المئوية للبلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تشارك فيها النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في التخطيط الرسمي للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وآليات استعراضه (ويمتلكن القدرة على التأثير في عمليتي التخطيط والاستعراض)

• وجود أدلة على بذل الجهود لتعزيز نوعية البيانات بشأن التمويل المخصص لأغراض المساواة بين الجنسين في وكالات الأمم المتحدة ولتعزيز قابلية هذه البيانات للمقارنة

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ٥	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٣ في إطار المجال ذي الأولوية ٥
٦٥	٢١ مليون دولار

٦٩ - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم تعزيز نظم وأدوات لتخصيص وتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ١٩ بلدا[١٤]. ففي إكوادور، سجّلت ١٢٥ ميزانية إضافية من الميزانيات المؤسسية الحكومية رصد موارد للمساواة بين الجنسين عبر نظام لتصنيف الميزانيات أنشأته وزارة المالية (وبذلك ارتفع عدد هذه الميزانيات من ٦٥٩ في عام ٢٠١٢ إلى ٧٨٤ في عام ٢٠١٤). أما في جمهورية تترانيا المتحدة، فقد قدمت الهيئة، من خلال الحوار مع الشركاء في التنمية، الدعم لإعداد تحليل سريع للميزانية من المنظور الجنساني تعلق بميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، واستُرشد بهذه البيانات في تخطيط ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٧٠ - وواصلت البلدان أيضا العمل في مجال التخطيط والميزنة على الصعيد المحلي بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ففي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، رصدت مدينة سكوبي لأول مرة موارد من الميزانية الإدارية لأغراض تعزيز قدرة المسؤولين المنتخبين حديثاً في مجال الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية. أما في إثيوبيا، فتضطلع المرأة حاليا في الوحدات الإدارية التي نفذت الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية بدور فعال في التخطيط والميزنة، وتُسهم بذلك في تقديم الخدمات المراعية للمنظور الجنساني.

٧١ - وعلى الصعيد العالمي، واصلت الهيئة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الشركاء في مجال توفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين وتعزيز خضوع هؤلاء الشركاء للمساءلة، حيث قدمت الدعم التقني في تصميم وتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين لإطار الرصد الخاص بالشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

٧٢ - وعملت الهيئة أيضا على تعزيز الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتجلى هذا العمل في إعلان رئيس الوزراء في جامايكا التزاماً بهذا الشأن. وعُزّزت قدرات هيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الإيدز بهدف

(١٤) إكوادور، وألبانيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجورجيا، والسلفادور، والعراق، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكولومبيا، وموزامبيق، ونيبال، وهايتي، والهند.

إعداد وإدارة خطط تراعي الاعتبارات الجنسانية، وقدمت الهيئة الدعم لرابطات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في ١٠ بلدان[١٥] للاضطلاع بدور قيادي في تحديد سياسات وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والموارد المرصودة لذلك من خلال مشاركتها في منتديات وضع السياسات.

رابعا – تحقيق النتائج

ألف – البيانات والإحصاءات

٧٣ – واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التأكيد على أهمية البيانات والإحصاءات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وواصلت مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة وشركاء آخرون، إنتاج مؤشرات جنسانية قابلة للمقارنة في مجالات الصحة والتعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة وملكية الأصول. وفي عام ٢٠١٣، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي، خططا لاختبار أساليب مختلفة لقياس ملكية الأصول في استقصاءات الأسر المعيشية العادية. وستجرى أول تجربة من هذا القبيل في أوغندا في عام ٢٠١٤، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات الأوغندي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل المنهجي في مجال مباشرة الأعمال الحرة في عام ٢٠١٣. وعملت الهيئة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية لتحسين إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستضافت الاجتماع السنوي السابع للفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويجري كذلك إطلاق قاعدة بيانات تتعهدها شعبة الإحصاءات وتغطي المؤشرات الجنسانية الـ ٥٢ التي تشكل المجموعة الدنيا التي استقر عليها رأي اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين، في عام ٢٠١٣ (انظر E/CN.3/2013/33، المقرر ١٠٦/٤٤).

باء – إضفاء الصبغة المؤسسية على ثقافة الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ والتقييم

٧٤ – تم في عام ٢٠١٣ إقرار خطة استراتيجية جديدة تتضمن إطارا معززا للنتائج (انظر UNW/2013/11، المقرر ٢٠١٣/٥). وطوال السنة، سعت المنظمة أيضا إلى ضمان إدخال تحسينات في منطق النتائج الذي يحكم التخطيط على الصعيد القطري بما يتناسب مع

(١٥) إندونيسيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وجامايكا، ورواندا، وطاجيكستان، وكمبوديا، وكينيا، والمغرب.

التحسن المنجز على صعيد المؤسسة. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز ضمان جودة إدارة النتائج في المنظمة وفي جميع البرامج، حيث قدم كل برنامج من برامج الهيئة في عام ٢٠١٣ مذكرة استراتيجية متعددة السنوات استعرضها فريق من أفرقة استعراض الأقران مؤلف من المديرين أو من ينوب عنهم من جميع الشعب. وشهدت المنظمة تحسنا كبيرا في جودة إدارة النتائج في هذه الخطط مقارنة بالسنوات السابقة. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، تواصل إدماج التخطيط الذي تضطلع به المكاتب القطرية في التخطيط الوطني عن طريق المواءمة الكاملة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وجرى أيضا تعزيز الإبلاغ على الصعيد القطري وتعديله ليتواءم مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهو ما تطلب الإبلاغ عن المسائل المواضيعية ذات الأهمية المحورية للاستعراض الشامل للسياسات، من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات.

٧٥ - ودخلت سياسة التقييم حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ووضع نظام لرصد تنفيذها ينطوي على إبلاغ المجلس التنفيذي بمؤشرات الأداء الرئيسية. وفي عام ٢٠١٣، بلغ معدل تنفيذ التقييمات المقررة ٨٢ في المائة (٥٥ في المائة منها أنجز و ٢٧ في المائة قيد التنفيذ). وجرى تحميل ١٠٠ في المائة من التقارير المنجزة وإتاحتها للجمهور من خلال النظام العالمي للمساءلة وتتبع استخدام التقييمات. وأعطى تقييم خارجي مستقل للجودة ٨٥ في المائة من تقارير التقييم درجة ''مُرض'' أو أفضل. وجرى تحميل ردود الإدارة وإتاحتها للجمهور في النظام العالمي فيما يتعلق بـ ٧٨ في المائة من التقييمات المنجزة.

٧٦ - ولمواصلة تعزيز وظيفة التقييم، أنشئت لجنة استشارية معنية بالتقييم، مؤلفة من مقيّمين مستقلين يمثلون مختلف المناطق الجغرافية والخلفيات المؤسسية، وكبار خبراء التقييم من كيانات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ سياسة التقييم وأثنت على مكتب التقييم لعمله في مجال التخطيط الاستراتيجي.

جيم - تعبئة الموارد الكافية وتسخيرها

٧٧ - ظلت الموارد تشكل تحديا، ووجهت المناقشات التي جرت بشأن ''المستوى اللازم توفره'' في عام ٢٠١٣، تمشيا مع توجيهات قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، الانتباه مرارا وتكرارا إلى الحاجة إلى المزيد من الموارد كي تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة على قدر توقعات الجهات المعنية وتتمكن من إنجاز الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومع ذلك، كان ثمة بعض التعزيز للشراكة وقاعدة موارد المنظمة على مدار السنة، لا سيما بعد

أن استجاب الشركاء على نحو إيجابي لكل من المحتوى الموضوعي للخطة الاستراتيجية والعملية التشاورية الشاملة للجميع التي تم في إطارها إعداد الخطة.

٧٨ - وعلى الرغم من الحاجة إلى المزيد من الموارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة بالكامل، ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها المبذولة في عام ٢٠١٣ على توسيع وتعميق قاعدة شراكاتها. وتقوم هذه الاستراتيجية على فرضية أنه عندما تظهر هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفعالية والقيمة على مدى الشهور والسنوات المقبلة، وعندما تفصح عن ذلك بشفافية ومصداقية إلى القاعدة العريضة من شركائها، فستتبع ذلك زيادة الموارد، ذلك أنه سيُنظر إلى الهيئة كجهة يمكن الوثوق فيها لإدارة الموارد ويمكن إقامة تعاون قيّم معها فيما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية المشتركة. وفي حين لم تتمكن الهيئة من الوفاء بأهدافها المتعلقة بتعبئة الموارد على نحو تام، حققت هذه الاستراتيجية أعلى مستوى لحجم التبرعات التي تم تلقّيها في تاريخ الهيئة، حيث بلغ ٢٧٥,٤ مليون دولار (مقارنة بـ ٢٠٧,٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٢)، في زيادة بنسبة ٣٢,٥ في المائة عن الموارد المعبأة في عام ٢٠١٢. وتضمن مجموع التبرعات لعام ٢٠١٣ مبلغ ١٥٦,٩ مليون دولار للموارد العادية (١١٤,١ مليون دولار في عام ٢٠١٢)، وهي الموارد التي تعتبرها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ الركيزة الأساسية للأنشطة التنفيذية، ومبلغ ١١٨,٥ مليون دولار للموارد الأخرى (٩٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢) تضمن مبلغا قدره ١ مليون دولار لصندوق المساواة بين الجنسين، ومبلغا قدره ١٠,٩ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

٧٩ - وجمعت موارد عادية تبلغ ١٥٦,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٧,٥ في المائة عن عام ٢٠١٢. وازداد عدد الحكومات المتبرعة في عام ٢٠١٣ إلى ١٢٩ حكومة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١١ في المائة عن عام ٢٠١٢. وزادت ١٨ حكومة تبرعاتها في عام ٢٠١٣، وأصبحت ١٢ حكومة من الحكومات المانحة للهيئة للمرة الأولى، وعادت ١٣ حكومة إلى عداد الجهات المانحة بعد أن كانت قد قدمت موارد في عام ٢٠١١ ولكن ليس في عام ٢٠١٢، وقدمت ١٩ حكومة تعهدات بالتبرع لسنوات عديدة. وكانت الدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هي الجهات المانحة التي زادت تبرعاتها للموارد العادية زيادة كبيرة في عام ٢٠١٣ (حيث بلغت تبرعاتها ٧٨,٧ مليون دولار أي ٥٠,٧ في المائة من مجموع الموارد العادية). وبلغت تبرعات نهاية العام المقدّمة من الدانمرك والسويد وفنلندا في عام ٢٠١٣ ما مقداره ١٠ ملايين دولار أو أكثر لأول مرة. وتبرعت سبع جهات مانحة بأكثر من ١٠ ملايين دولار للموارد العادية

لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣. وستشكل زيادة هذا العدد جزءا رئيسيا من استراتيجية الهيئة لتعبئة الموارد في المرحلة المقبلة.

٨٠ - وبلغت تقديرات الموارد العادية والموارد الأخرى المقدمة من القطاع الخاص في عام ٢٠١٣ مبلغا قدره ٥,٦ ملايين دولار، بما في ذلك مبلغ ١,٣ مليون دولار من اللجان الوطنية المختصة بالتعامل مع الهيئة. وكان من بين الشركاء الرئيسيين الآخرين شركة كوكا كولا، وشركة مايكروسوفت، ومؤسسة هيوليت، ومنظمة زونتا الدولية.

٨١ - وواصلت اللجان الوطنية المختصة بالتعامل مع الهيئة التوعية بولاية الهيئة في بلدان كل منها من خلال عملها، وقامت أيضا بجمع الأموال لبرامج الهيئة. وأنشئت لجنة وطنية جديدة في فرنسا للتعامل مع الهيئة. وأقامت اللجان الوطنية أيضا شراكات مع شركات القطاع الخاص، سواء فيما يتعلق بجمع الأموال أو الترويج لمبادئ تمكين المرأة.

خامسا - الفعالية التنظيمية وبناء المؤسسات

٨٢ - أقر المجلس التنفيذي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الهيكل الإقليمي الذي يحدد شكل هيكلة المنظمة على مستوى العالم وما يتصل بذلك من احتياجات تمويلية. وخلال عام ٢٠١٣، تولّدت عن تنفيذ الهيكل الإقليمي طريقة جديدة لعمل الهيئة تلبي دعوة الجمعية العامة إلى ''تقديم خدمات دعم عالية الجودة وأكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة'' في البلدان المستفيدة من البرامج (القرار ٢٢٦/٦٧). وجرى تعزيز المكاتب القطرية بشكل كبير، حيث أصبحت أكثر قدرة على دعم الحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة بمزيد من الموظفين والموارد والتدريب وتفويض السلطة.

٨٣ - وعُيّن مديرون إقليميون رفيعو المستوى وذوو خبرة لكل مكتب من المكاتب الإقليمية، وهم يتمتعون بسلطة تخصيص الموارد للاستجابة للأولويات الوطنية والإقليمية. وبينما انتقلت الإدارة اليومية للبرامج والعمليات إلى المكاتب الإقليمية، ركز القادة والمديرون في المقر بشكل متزايد على الاستراتيجيات والسياسات العامة للبرامج، وعلى الرصد والإدارة. وجرى على نطاق المنظمة تبسيط طرق أداء العمل الحيوية التي تتمحور حول العمليات وتنفيذ البرامج والإدارة. وأنشئت ستة مكاتب متعددة الأقطار، وحولت المكاتب دون الإقليمية الخمسة عشر القائمة إلى مكاتب إقليمية أو قطرية أو متعددة الأقطار. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستة مكاتب إقليمية، وستة مكاتب متعددة الأقطار، و ٤٨ مكتبا قطريا. وكان ٣٨ مكتبا من هذه المكاتب قد تلقى تفويضا كاملا بالسلطة في وقت كتابة هذا التقرير.

٨٤ - وأصبحت ثلاث فوائد رئيسية للهيكل الإقليمي جلية في عام ٢٠١٣: دمج الموارد وتحقيق وفورات الحجم؛ وتعزيز سلطة اتخاذ القرارات في الميدان وتحسين الكفاءة؛ وتعزيز المكاتب القطرية. وزاد أيضا التقدم المحرز فيما يتعلق بالهيكل الإقليمي من قدرة المنظمة على الاضطلاع بدور مركزي في جهود التنسيق بين الوكالات المبذولة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وتضطلع المكاتب القطرية للهيئة بدور في تجريب تنفيذ استراتيجية عمليات تسيير الأعمال، وتشارك الهيئة في إنشاء مرفق للعمليات المشتركة في البرازيل لخدمة عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة.

٨٥ - وبلغ حجم القوة العاملة في الهيئة ٦٥٧ موظفا في نهاية عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٤ موظفين (١٨,٨ في المائة) عن عام ٢٠١٢. وازدادت النسبة المئوية للوظائف الميدانية من ٥٤ في المائة (٢٩٨ وظيفة) إلى ٦٢ في المائة (٤١٣ وظيفة)، في حين تناقصت نسبة وظائف المقر من ٤٦ في المائة (٢٥٦ وظيفة) إلى ٣٨ في المائة (٢٤٤ وظيفة). وازداد عدد الموظفين الذكور من ١٢٥ إلى ١٦٦ موظفا، وهو ما يمثل ٢٥ في المائة من الموظفين. ويُمثل أكثر من ١١٠ جنسيات في القوة العاملة للهيئة التي جاء ٥٩ في المائة منها من بلدان الجنوب.

٨٦ - ونجحت الهيئة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وخلال عام ٢٠١٣، أصدر مجلس مراجعي الحسابات رأيا غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات وأشار إلى امتثال الهيئة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأبرز أيضا مجلس مراجعي الحسابات أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تواجه قيودا على صعيد الموارد تعزى إلى عدم كفاية القدرة على تعبئة الموارد. وقامت وحدة مكرسة للدعم الميداني ببناء القدرات بالمستوى اللازم في مجال الإدارة المالية في عدد مختار من المكاتب الإقليمية والقطرية، وكذلك على نطاق الهيئة عن طريق حلقات دراسية شبكية فعالة من حيث التكلفة.

٨٧ - وعملا بالتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤، الذي وافقت فيه الجمعية على اتخاذ نظام إدارة المرونة في المنظمة إطارا لإدارة حالات الطوارئ، استعرضت الهيئة النهج المتبعة إزاء إدارة حالات الطوارئ والمخاطر التشغيلية ووضعت خطة عمل. واعتمد المقر أيضا إطارا مشتركا لإدارة المخاطر من أجل تعزيز الوقاية والتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تعطل العمليات في نيويورك، وهو ما شكّل إسهاما في مجمل نظام الأمم المتحدة لإدارة المرونة في نيويورك.

٨٨ - وتواصل تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٣، واستخدمت منصّة مؤسسية للمواقع والبوابات الشبكية المتاحة لعموم الجمهور لإطلاق الموقع

الشبكي الجديد للهيئة، وبوابة ''مدخل المعارف''، وبوابة جديدة للتقييم الجنساني، وبوابة قاعدة البيانات الدستورية، مما أتاح المجال لتحقيق أوجه كفاءة ووفورات في التكاليف. واستُكمل نظام أطلس للتخطيط المركزي للموارد ليعكس الهيكل الإقليمي الجديد، وعُزّز بوحدة جديدة مخصصة لتقييم أداء الموظفين وبوابة إلكترونية لاستقدام الموظفين. وتواصل تعزيز عمليات مكتب المساعدة المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تزويده بأدوات إدارة آلية من أجل مواصلة زيادة الكفاءة، وتمت الاستعانة بخدمة ''سحابية'' متاحة تجاريا وفعالة من حيث التكلفة لبث وقائع الاجتماعات بشكل مباشر إلى ٥٩ جمهورا داخليا وخارجيا.

٨٩ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفعالية في أنشطة الشراء المشتركة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ويتيح ذلك زيادة الاستفادة من الحجم وزيادة القيمة مقابل المال على كامل نطاق الأمم المتحدة. وقد يسر ذلك استعانة الهيئة بمصادر مختلفة واستفادتها من أكثر من ثلاثين من الاتفاقات الطويلة الأجل التي أبرمتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتمشيا مع التركيز العام على الأخذ باللامركزية، تتولى المكاتب الإقليمية والقطرية المسؤولية عن شراء البضائع والأشغال المدنية والخدمات، حسب الاقتضاء. وتوفر سياسات وإجراءات الشراء إطارا شاملا لسلطة الشراء، حيث لا تخضع الاتفاقات الطويلة الأجل لوكالات الأمم المتحدة الأخرى للتدقيق أو الاستعراض من لجنة العقود التابعة للهيئة. وتخضع حاليا سياسات الهيئة في مجال المشتريات للتنقيح من أجل مواصلة تعزيز قدرة المكاتب القطرية فيما يتعلق بمبادرات الشراء المشتركة على الصعيد القطري.

سادسا - الإيرادات والنفقات

٩٠ - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والأرقام الواردة في هذا الفرع لم تراجع وهي عرضة للتغيير قبل تقديمها إلى مجلس مراجعي الحسابات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وشهدت السنة فائضا قدره ٢٤,٤ مليون دولار (انظر الجدول ١).

٩١ - وبلغت الإيرادات المستهدفة الأصلية لعام ٢٠١٣، المدرجة في الميزانية المتكاملة المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مبلغا قدره ٢٠٠ مليون دولار لكل من الموارد العادية والموارد الأخرى. وعدلت التنبؤات التي جرت في وقت لاحق هذه الأهداف نزولا إلى ١٥٠ مليون دولار لكل من الموارد العادية والموارد الأخرى. وبلغت الإيرادات النهائية من التبرعات لعام ٢٠١٣ مبلغا قدره ١٥٦,٩ مليون دولار من الموارد العادية و ١١٨,٥ مليون

دولار من الموارد الأخرى، وهو ما يعكس نقصا عاما في الإيرادات للسنة قدره ١٢٤,٦ مليون دولار (انظر الجدول ٢) عن الهدف الأصلي الوارد في الميزانية، ونقصا قدره ٥٦,٩ مليون دولار عن الهدف بعد تعديل التنبؤات.

الجدول ١

الإيرادات والنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٣				
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد المقررة	المشطوبات[أ]	المجموع
الإيرادات					
التبرعات	١٥٦ ٩٥٩	١١٨ ٤٦٥	٨ ٠٠٤	–	٢٨٣ ٤٢٨
إيرادات الاستثمار	١ ٣٣٨	٥٤٣	–	–	١ ٨٨١
الإيرادات الأخرى	١ ٧٢٦	٩ ٥١٤	–	(٨ ٠٤٤)	٣ ١٩٦
مجموع الإيرادات	**١٦٠ ٠٢٣**	**١٢٨ ٥٢٢**	**٨ ٠٠٤**	**(٨ ٠٤٤)**	**٢٨٨ ٥٠٥**
مجموع النفقات	**١٣٨ ٠٤٩**	**١٢٣ ٤٠٠**	**٨ ٢١٣**	**(٨ ٠٤٤)**	**٢٦١ ٦١٨**
الفائض/(العجز) للسنة	**٢١ ٩٧٤**	**٥ ١٢٢**	**(٢٠٩)**	**–**	**٢٦ ٨٨٧**

(أ) يشير عمود المشطوبات إلى التكاليف غير المباشرة التي تمولها الهيئة من أموال البرامج المتحصل عليها من المانحين فيما يتصل بإدارة الموارد الأخرى. وقد اعترف بهذه التكاليف غير المباشرة محاسبيا خلال السنة بوصفها زيادة في إيرادات تكاليف الدعم. وفي نهاية العام، تشطب هذه الإيرادات لإظهار الإيرادات الفعلية المعترف بها محاسبيا.

الجدول ٢

التبرعات حسب مصدرها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٣				٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد المقررة	المجموع	
الحكومات	١٥٦ ٤٤٤	٨٢ ٤١٧	–	٢٣٨ ٨٦١	١٨١ ٥١٣
وكالات منظومة الأمم المتحدة	٤٨	٣٠ ٧٩٦	٨ ٠٠٤	٣٨ ٨٤٨	٢٦ ٨٦٨
اللجان الوطنية	١٧١	١ ١٦٤	–	١ ٣٣٥	١ ١١٩
الجهات المانحة الأخرى	٢٩٦	٤ ٠٨٨	–	٤ ٣٨٤	٥ ٢٧٤
المجموع	**١٥٦ ٩٥٩**	**١١٨ ٤٦٥**	**٨ ٠٠٤**	**٢٨٣ ٤٢٨**	**٢١٤ ٧٧٤**

أساس الميزانية

٩٢ - تُموَّل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الأنصبة المقررة والتبرعات على السواء. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة (الميزانية العادية) ١٥,٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، خصص منها مبلغ ٨ ملايين دولار لعام ٢٠١٣. وكان من المتوقع أصلا أن يبلغ مجموع التبرعات (الموارد العادية والموارد الأخرى) ٧٠٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢ و ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣)، غير أن إعادة التنبؤ أدت إلى خفض هذه التوقعات بدرجة كبيرة. وتغطي الموارد العادية نفقات الميزانية المؤسسية والبرامج الرئيسية، حيث يجري تخصيص الأموال وفقا لمنهجية محددة. وتغطي الموارد الأخرى النفقات البرنامجية التي تعزى بصورة مباشرة إلى مشاريع محددة (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

النفقات حسب المناطق الجغرافية وإدارات مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المناطق	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
أفريقيا	٦٣ ٧٣٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٤ ٨١١
الدول العربية	١٦ ٠٥١
آسيا والمحيط الهادئ	٤٥ ١٦٦
أوروبا وآسيا الوسطى	١٤ ٧٣٧
مجموع نفقات المناطق الجغرافية	**١٦٤ ٥٠٠**
مكتب السياسات والبرامج	٤٧ ٨٣٠
المديرية، مكتب الشؤون الإدارية، مكتب الشراكات الاستراتيجية، شؤون الدعم الحكومي الدولي	٤٩ ٢٨٨
مجموع النفقات	**٢٦١ ٦١٨**

٩٣ - وتعدّل النتائج المالية (الفعلية) المفصح عنها في البيانات لإتاحة المقارنة بين الميزانية بالطريقة التي عُرضت بها والاستخدام الفعلي للموارد (انظر الجدول ٤). ويجري إعداد المقارنة بين الميزانية والاستخدام الفعلي للموارد بنفس الشكل المتبع في الميزانية المؤسسية

المعتمدة في الأصل، إضافة إلى إدراج الأنصبة المقررة. وتتعلق الاختلافات الرئيسية بين النتائج المالية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنتائج المعدّة على أساس الميزانية باختلاف المعالجة المحاسبية لتكاليف الأصول وللسلف النقدية المدفوعة للشركاء والموظفين.

الجدول ٤

مقارنة بين الميزانية والاستخدام الفعلي للموارد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٣			
	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية (في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)	المبالغ الفعلية القابلة للمقارنة	الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية
أنشطة الميزانية العادية	٧ ٤٤٢	٨ ١٢٠	٧ ٩٧١	١٤٨
الأنشطة الإنمائية				
البرامج	٢٩٨ ٥٠٠	٢٢٥ ١٩٥	١٨١ ٩٥٠	٤٣ ٢٤٦
فعالية التنمية	٢٠ ٩٤٢	١٦ ٧٤٣	١٤ ٣٣١	٢ ٤١٢
تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة	١١ ٦٢٩	٩ ٩٧٤	٧ ٩٢٩	٢ ٠٤٥
الأنشطة الإدارية	٤٤ ٣٠٧	٥٢ ٤٦٥	٤٦ ٧٧٤	٥ ٦٩١
إدارة التغيير	–	–	٧٠٩	(٧٠٩)
المجموع	**٣٨٢ ٨٢٠**	**٣١٢ ٤٩٧**	**٢٥٩ ٦٦٣**	**٥٢ ٨٣٤**

سابعا – الخلاصة

٩٤ – تحتل هيئة الأمم المتحدة للمرأة موقعا فريدا في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بحكم حداثة إنشائها وتفرُّد ولايتها، وهو ما يتيح لها إيصال القيمة إلى الشركاء بموارد متواضعة. وفي عام ٢٠١٣، وهو العام الثالث من عمر الهيئة، بات من الجلي أن تلك الولاية تتيح المجال لتحقيق النتائج في وضع معايير على صعيد الهيئات الحكومية الدولية، من خلال التنسيق وفي الميدان، وأن هناك أوجه تآزر بين هذه النتائج، حيث تحقق الجوانب الثلاثة للولاية (المعياري والتنسيقي والتنفيذي) مجتمعة أكثر مما يمكن أن يحقق كل منها بمفرده. وتحققت مكاسب هائلة في مجال تعزيز جدول الأعمال المعياري للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما في سياق أعمال لجنة وضع المرأة. وانتقلت منظومة الأمم المتحدة نحو تحقيق قدر لا سابق له من الاتساق في السياسات، حيث حقق الدور التنسيقي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرا أكبر من المكاسب من خلال الجهود الابتكارية من قبيل خطة العمل على نطاق

المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي الميدان، تتمتع الهيئة الآن بحضور عالمي، حيث تسخّر دوريها المعياري والتنسيقي وتعمل من أجل النساء والفتيات في بيئات تتنوع بين مخيمات اللاجئين وأحياء المدن الفقيرة والمناطق الريفية والبرلمانات الوطنية.

٩٥ - وبوجه عام، أظهرت الهيئة في عام ٢٠١٣، بهيكلها الجديد المناسب لغرضها، أنها قادرة على تحقيق إنجازات أكبر إذا وُفّر لها قدر أكبر من الموارد، وأنها ما زالت بحاجة إلى موارد تقدمها الدول الأعضاء بالمستوى المكافئ لحجم ما تتوقعه منها.

٩٦ - وإذ تتطلع الهيئة إلى المستقبل، فهي ستستخدم الأساس الذي بنته خلال سنواتها الثلاث الأولى لمواصلة الاستثمار في الأولويات الاستراتيجية من قبيل جهود الدعوة والتعبئة، والشراكة، والابتكار، وإدارة النتائج والمعارف، والتعلم البرنامجي من أجل ضمان تأديتها عملا مستوفيا لأعلى المعايير، وإدارتها للموارد بحصافة، وتوليدها للقيمة لفائدة الجهات صاحبة المصلحة فيها. ويأتي ذلك في وقت ستطغى فيه على النقاش الإنمائي في الأجلين القصير والمتوسط مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في الذكرى السنوية العشرين لاعتماده. وأدى نجاح الهيئة في إثبات وجودها على نحو سريع، سواء من الناحية الهيكلية أو مع الشركاء، إلى إعطائها موقعا جيدا، ليس فقط للمساعدة في وضع خطة عمل للمستقبل فيما يتعلق بأهداف التنمية والمساواة بين الجنسين المرهون بعضها ببعض، ولكن أيضا لضمان المضي قدما بهذه الخطة والعمل بموجبها. ويجب أن تكون خطة العمل طموحة وأن تعكس رؤية واضحة لعالم تسوده المساواة بين الجنسين. ويبعث تسارع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على التشجيع ويشكل تحديا في آن واحد. وانتهى عام ٢٠١٣ وقد رسّخت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكانتها كمنظمة وأثبتت نفسها كشريك أساسي في مواجهة هذا التحدي.